علي كمال عبد الرحمن حياته وأثره السياسي في مجلس النواب العراقي ١٩٠٠-١٩٥٨

أ.م.د.فهد امسلم زغير

الجامعة المستنصرية /كلية التربية /قسم تاريخ

Fahadalfajer@uomustansirivyah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: النواب ، السياسي ، الكرد

الملخص :

تمثل دراسة الشخصيات التاريخية مفصلًا اساساً من مفاصل كتابة التاريخ، وقد شهد تاريخ العراق المعاصر العديد من الشخصيات الجديرة بالدراسة، والاهتمام التي قُدّر لها أن تؤدي أدواراً مهمة في صنع الكثير من الأحداث او المشاركة فيها، ومن هنا وقع اختياري على نائب لواء السليمانية علي كمال عبد الرحمن، لأنّه كان أحد أنشط نواب العراق وأكثرهم ثقافة ووعي لوحدة الوطن.

تضمن البحث الموسوم " علي كمال عبد الرحمن حياته وأثره السياسي في مجلس النواب العراقي ١٩٠٠-١٩٥٨" مبحثين، عرض المبحث الأول " مراحل تكوين علي كمال عبد الرحمن: ولادته، دراسته، أسرته ١٩٠٠-١٩٣٤ " . في حين كرس المبحث الثاني لدراسة " اثر علي كمال عبد الرحمن في مجلس النواب ١٩٣٥-١٩٥٨" لمعرفة مواقفه وآرائه من القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية في حين تضمنت الخاتمة أبرز الاستنتاجات.

Ali Kamal Abdul Rahman's life and his political impact in the Iraqi Council of Representatives 1900-1958

Assist. prof. Drfahad Imusslim Zghayer

Mustansiyraih University/ Education Collage / Department History

Fahadalfajer@uomustansirivyah.edu.iq

Key Word: representatives, political, kurds

Abstract:

The study of historical figures represents an important part in writing history. The contemporary history of Iraq has witnessed figures worthy of attention and study because they were able to play important roles in making many events or participating in them. On this basis, the deputy of Sulaimaniyah province Ali Kamal Abdul Rahman was chosen, because he was one of the most active representatives of Iraq and he was an intellectual person and aware of the unity of his country . The research entitled "Ali Kamal Abdul Rahman's life and its political impact in the Iraqi Council of Representatives 1900-1998", divided in to two parts the first part was devoted to study " the stages of the formation of Ali Kamal Abdul Rahman: his birth, study, family 1900-1934", While the second part was devoted to study "the impact of Kamal Abdul Rahman in the House of Representatives 1935-1958" to know his positions and views on political, military and economic issues, while the conclusion included the most important conclusions.

المقدّمة

تُشَكّلُ دراسة الشخصيات التاريخية حلقة أساسية في سلسلة الجهود المبذولة لكتابة التاريخ . على الرغم من تأكيد بعض المدارس التاريخية ضرورة التركيز على دور الجماهير فإنَّها أكثر فاعلية وتأثيراً في حركة التاريخ، وهذا ليس مسوّغاً لإهمال أو تجاهل دور الفرد تحت شعار إبراز دور الجماهير، فهناك العديد من الشخصيات ظهرت في مراحل تأريخية أصبح من الصعب أنْ يتكرر ظهورها مرة ثانية على مسرح التاريخ.

شهد تاريخ العراق المعاصر ظهور العديد من الشخصيات الجديرة بالدراسة والاهتمام، التي قدر لها أن تؤدي أدواراً مهمة في صنع كثيرٍ من الأحداث أو المشاركة فيها وهناك العديد من الشخصيات لم يُسلط الضوء عليها خوفاً من عدم توافر المصادر، أو قد يكون تأثيرها في الساحة السياسية محدوداً ومن هذه الشخصيات علي كمال عبد الرحمن الذي كان له دور مميز في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) عبر وجوده عضواً في مجلس النواب ، إذ كان أحد أنشط النواب الكرد.

تضمن البحث المعنون (علي كمال عبد الرحمن حياته، وأثره السياسي في مجلس النواب العراقي ١٩٠٠-١٩٥٨) مقدمة ومبحثين وخاتمة ، وتم في المبحث الاول عرض مراحل تكوين علي كمال عبد الرحمن (ولادته – دراسته –استرته ١٩٠٠-١٩٣٤) ، أمَّا المبحث الثاني (مواقف وآراء علي كمال عبد الرحمن في مجلس النواب ١٩٣٥-١٩٥٨) فقد خصص لمعرفة مواقفه، وآرائه في القضايا السياسية، والاقتصادية، والعسكرية وغيرها في حين احتوت الخاتمة أبرز الاستنتاجات.

أفاد الباحث من الوثائق العراقية غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق إذ شكلت مادة أساسية للبحث ولاسيّما ملفات وزارة الداخلية ووزارة المالية ، أمَّا الوثائق المنشورة، ولاسيّما محاضر مجلس النواب، كانت المعين الأساسي للباحث ، إذا أمكنه من خلالها معرفة مواقف علي كمال عبد الرحمن وآرائه في مختلف القضايا السياسية، والفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية ، كما اعتمد الباحث على العديد من الكتب العربية والمعرّبة التي تناولت أحداث هذه الحقبة من تاريخ العراق المعاصر.

كانت الرسائل، والاطاريح قد رفدت الباحث في الحصول على المعلومات، ولاسيما ما يتعلق منها بدور اعضاء مجلس النواب خلال العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) ، وقد انحصر اطار البحث من ولادة نائب السليمانية علي كمال عبد الرحمن عام ١٩٠٠ الى وفاته عام ١٩٩٨.

المبحث الأول

ولادته وأسرته وتعليمه ١٩٠٠-١٩٣٤

انّ المعلومات المتوافرة عن طفولة علي كمال عبد الرحمن وسنوات شبابه الأولى قليلة، ومبعثرة، لكن الحقائق التي اطلعنا عليها، والاتصالات التي أجريناها، تعطينا إمكانية إلقاء الضوء على هذه المرحلة من حياته.

ولد علي كمال عبد الرحمن[١] في الثاني من تشرين الثاني ١٩٠٠ [٢] في السليمانية بمحلة دركزين[٣] في دار جده التي شيدت عام ١٨٧٥ والتي ماتزال قائمة[٤]. ينتمي إلى أسرة تسكن بجوار أسرة آل بابان [٥] المشهورة في السليمانية واسمه الكامل علي كامل عبد الرحمن بن قادر بن وهاب بن قاسم[٦]، وأُمُّهُ آمنة خان بنت فقي محمود الشاعر والاديب الكردي ، ويذكر أنَّ جده جاء إلى السليمانية من قرية ألتون كوبري[٧] ، وجده لأمه الشاعر والأديب فقي محمود[٨] .

أكمل دراسته الاولية في المدرسة الرشدية [٩] في السليمانية ثُمَّ انتقل إلى بغداد وأكمل الاعدادية العسكرية [١٠]، وكان الأول على صفه[١١]، وبعد إكمال دراسته في الإعدادية العسكرية في بغداد عام ١٩١٦ توجّه إلى استانبول للدراسة في المدرسة الحربية[١٢]، التي كانت تمنح امتيازات لمنتسبيها ،وكانت مطمحاً للشباب العراقيين الذين يبغون دراسة العلوم العسكرية ، ويعزو ذلك أساساً إلى مجانية المدارس العسكرية ،وتحمل الحكومة نفقات معيشة الطلاب طول سنيّ دراستهم ، فضلاً عن ذلك فإنَّ المهنة العسكرية توفر لطالب الجاه الانتماء إلى طبقة اجتماعية أعلى [١٣].

من هنا نجد كثرة خريجي المدرسة الحربية من العراقيين وضآلة الخريجين من المدارس العالية المدنية [١٤]، وفي الثاني عشر من كانون الاول ١٩١٨ صدرت إرادة السلطان محمد السادس (وحيدالدين) [١٥] بمنح علي كمال عبد الرحمن رتبة ملازم ثان في الجيش العثماني[١٦] .

شارك علي كمال عبد الرحمن في حرب اليونان التي قادها مصطفى كمال أتاتورك[١٧]، وفي أواخر عام ١٩٢٠ انتقلت فرقته إلى جبهة أورفة[١٨] لقتال الفرنسيين وهناك دخل السجن لمدة ثلاثة أشهر بوشاية من أحد الضباط بدعوى تأييده الحركة الكردية ، ثُمَّ انسحبت فرقته إلى ماردين[١٩]، ولكون المنطقة قريبة من العراق قرر ترك الجيش العثماني والعودة إلى الوطن فوصل إلى العراق عن طريق سنجار في الثاني عشر من شباط ١٩٢٢ [٢٠] .

بعد عودته إلى العراق سافر الى بغداد برفقة توفيق وهبي[٢١] لمقابلة نوري السعيد[٢٢] الذي كان يومذاك وكيلاً لرئيس أركان الجيش ، فطلب منه الاخير أن يكون ضابطاً في الشرطة ،ووافق علي كمال عبد الرحمن وتم تعيينه في الاول من نيسان١٩٢٢ معاوناً لمدير شرطة اربيل وكان مدير شرطتها بريطانيا [٢٣].

تزوج علي كمال عبد الرحمن من آمنه خان ابنة قائمقام السماوة محمود السنوي [٢٤] في عام ١٩٢٦ ،وفي الثاني عشر من نيسان ١٩٢٩ انجبت زوجته ابنه البكر صباح في الكوت ثم ابنته ساهرة عام ١٩٣٠ ونسرين ١٩٣٢ اللتين تزوجتا وسافرتا الى خارج العراق ، أما ابنه صباح فقد تزوج وله من الاولاد محمد والبنات (رولي) وزوجها يدعى ثائر محمد و (فيان) وزوجها يدعى توفيق ، أمَّا محمد فلم نحصل على معلومات عن زواجه [٢٥] .

المبحث الثاني

مواقف علي كمال عبد الرحمن وآراؤه في مجلس النواب ١٩٣٥-١٩٥٨

صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس التأسيسي في الثاني آب ١٩٢٤ بعد إكمال المهام المنوطة به، وقدم جعفر العسكري [٢٦] إثرها استقالة وزارته في الثاني من آب ١٩٢٤ أيضاً، وكلف الملك فيصل الأول[٢٧] ياسين الهاشمي[٢٨] بتشكيل الوزارة الجديدة في اليوم نفسه، وتضمن منهاج وزارته الإشارة إلى الانتخابات [٢٩]. وخلال المدة الممتدة من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣٥ كانت هناك خمس دورات انتخابية، ولم يشترك فيها علي كمال عبد الرحمن كونه أحد ضباط وزارة الداخلية [٣٠] .

أصبح علي كمال عبد الرحمن نائباً عن لواء السليمانية لست دورات انتخابية هي الدورة الانتخابية السادسة (آب ١٩٣٥- تشرين الاول ١٩٣٦)، والدورة الانتخابية الثانية عشرة (حزيران ١٩٤٨- حزيران ١٩٥٢) ،والدورة الانتخابية الثالثة عشرة (كانون الثاني ١٩٥٣- نيسان ١٩٥٤) والدورة الانتخابية الرابعة عشرة (حزيران ١٩٥٤ – تموز ١٩٥٤) وهي اقصر دورة انتخابية في تاريخ مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، والدورة الانتخابية الخامسة عشرة (ايلول ١٩٥٤-آذار ١٩٥٨) والدورة الانتخابية السادسة عشرة (آيار ١٩٥٨ – تموز ١٩٥٨) [٣١] .

جرت الانتخابات للدورة النيابية السادسة في حزيران وانتهت في آب ١٩٣٥ [٣٢]، وقد أسفرت النتائج عن فوز محمد أمين زكي ، سيف الله فندان ، شيخ جلال ، محمد صالح محمد علي وعلي كمال عبد الرحمن عن لواء السليمانية ولوحظ تكرار الأسماء السابقة باستثناء النائب شيخ جلال وعلي كمال عبد الرحمن اللذين دخلا المجلس لأول مرة [٣٣] .

استمرت هذه الدورة الانتخابية حتى حصول انقلاب ١٩٣٦ [٣٤]، فاستصدر رئيس الوزراء حكمت سليمان [٣٥] إرادة ملكية بحل مجلس النواب في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٣٦ [٣٦] ، فبسبب الانقلاب، وما رافقه من تبدل الوزارات ابتعد علي كمال عبد الرحمن عن السياسه، وتوجه نحو العمل في تجارة العقارات والأراضي الزراعية [٣٧].

في عام ١٩٤٧ قرَّر علي كمال عبد الرحمن الترشح للانتخابات بعد تأكيد وزير الداخلية أنَّ الحكومة تهدف في الانتخابات النيابية إلى أنْ يكون مجلس النواب الجديد ممثلاً للأمة تمثيلاً صحيحاً[٣٨]، على الرغم من ذلك لم تلتزم الحكومة بتعهداتها، فقد أكد علي كمال عبد الرحمن قائلاً " فُوجئت بمعارضة الحكومة لي حينما علمت (الحكومة) أنّي سأكون الفائز الأول في الانتخابات... فقررت الانسحاب من الترشيح خشية إراقة دماء الشباب" [٣٩]، وهكذا كان للحكومة الدور البارز في فوز مرشحيها في لواء السليمانية، إذ فاز في هذه الدورة عن لواء السليمانية كل من جمال رشيد بابان[٤٠]، بهاء الدين نوري[٤١]، أنور جميل الجاف، بابا علي الشيخ محمود الحفيد[٤٢]، سليم عبد الله رشيد وعبد الحميد الجاف [٤٣] ،واستمر المجلس حتى الثاني من شباط ١٩٤٨ عندما أصدرت حكومة محمد حسن الصدر[٤٤] إرادة ملكية بحله [٤٥].

وعلى غرار الانتخابات السابقة انجزت حكومة محمد حسن الصدر الانتخابات للدورة الانتخابية الثانية عشرة، وكان علي كمال عبد الرحمن احد الاعضاء الفائزين في هذه الدورة، التي تعد الدورة الوحيدة التي اكملت مدتها الانتخابية اربع سنوات ابتداء من حزيران ١٩٤٨ إلى حزيران ١٩٥٢ [٤٦] .

أمّا انتخابات الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، فقد بدأ التحضير لها في حكومة نور الدين محمود[٤٧] ، ومثل لواء السليمانية خمسة نواب فضلاً عن علي كمال عبدالرحمن[٤٨]، وأُجريت انتخابات الدورة الانتخابية الرابعة عشرة في موعدها في التاسع من حزيران ١٩٥٤ في جميع مناطق العراق ،وقد وصفت هذه الانتخابات (بغير الحرة للتدخل الحكومي السافر). وفيها تعرض بعض وكلاء المرشحين للمطاردة قبل وقت الانتخابات ،وبعضهم تعرض للضرب مثلما حدث لوكيل مرشح الجبهة الوطنية عبد الكاظم عبد الرضا في لواء الديوانية[٤٩]، ومهما يكن من أمر فقد فاز عن لواء السليمانية ستة اعضاء ضمنهم علي كمال عبد الرحمن[٥٠]، إلا أنَّ هذا المجلس لم يعقد سوى جلسة واحدة فقط هي جلسة الافتتاح[٥١].

جرت انتخابات الدورة الخامسة عشرة (١٦ ايلول ١٩٥٤ – ٢٧ أذار ١٩٥٨) وفاز معظم النواب بالتزكية، الأمر الذي وصفه محمد حديد "بمهزلة لم يشهدها العراق مثيلاً"[٥٢] ؛ وبذلك لم يكن المجلس الجديد بأفضل من المجالس السابقة[٥٣] ، وفاز نائبان عن مركز قضاء

السليمانية هما سعيد قزاز[٥٤] وعلي كمال عبدالرحمن[٥٥]، وقد أصدرت وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة إرادة ملكية بحل المجلس بسبب قيام الإتحاد العربي الهاشمي بين مملكة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية[٥٦]، ثُمَّ أصدر وزير الداخلية سعيد قزاز بياناً حدد فيه يوم الخامس عشر من آيار موعداً لاجراء الانتخابات للدورة الانتخابية السادسة عشرة في جميع مناطق العراق [٥٧] ، وقد زِيد عدد المقاعد المخصصة للواء السليمانية الى سبعة بعد زيادة عدد السكان ،وكان علي كمال عبد الرحمن قد فاز عن مركز قضاء السليمانية [٥٨].

أولاً :مواقفه، وآراؤه من القضايا الاقتصادية:

١-قضايا الزراعة:

لا جدال في أنَّ الطابع الزراعي كان الطابع الغالب على بقية المهن الأخرى في العراق خلال العهد الملكي[٥٩]؛ لذلك حظيت الأراضي الزراعية بإهتمام نواب السليمانية، وظهرت بشكل واضح في أطروحاتهم ومتابعتهم في أروقة مجلس النواب، لاسيَّما وأنَّ أغلبهم كانوا ينحدرون من أسر لها علاقة مباشرة بالزراعة.

سجّل نائب السليمانية علي كمال عبد الرحمن ملاحظات قيمة وجديرة بالثناء عن الوضع الزراعي في العراق، إذ طالب الحكومة في الجلسة المنعقدة في الحادي والثلاثين من آيار ١٩٥٠ بجلب اخصائيين زراعيين اجانب لكل لواء من ألوية العراق، وفتح مزارع جديدة لإقناع الفلاحين والملاكين بالأخذ بالأساليب العلمية الحديثة ، كما طالب بضرورة انشاء مشاريع البزل في المناطق التي تروى الأراضي فيها سيحاً ، ولاسيما أن معظم الأراضي أصبحت لا تصلح للزراعة من جراء تراكم الأملاح فيها[٦٠]، وكان وكيل وزارة الاقتصاد جمال بابان[٦١] في حكومة صالح جبر[٦٢] ، قد وجّه انتقاداً لاذعاً للحكومة لعدم اهتمامها بوزارة الاقتصاد ، وذكر الحكومة والنواب بأهمية وزارة الاقتصاد لما ترتبط بها من مديريات مهمة، وفي مقدمتها مديرية الزراعة ، البيطرة ،ومديرية انحصار التبغ [٦٣].

وفي السياق نفسه طالب علي كمال عبد الرحمن بضرورة دعم مديرية الزراعة في جميع الأوقات والمواسم ،وعدم اقتصار الدعم في وقت انتشار الآفات الزراعية ، قائلاً " استغربت عندما وجدت ميزانية الزراعة العامة باقية على ماقبل الآن ... إنَّنا لو تطرقنا الى ميزانية الزراعة في مصر لرأيناها تبلغ أكثر من ستة ملايين دينار ، بينما ميزانية مديرية الزراعة عندنا مليون دينار " [٦٤] لم يكتف علي كمال عبد الرحمن بذلك بل طالب الحكومة بجلب الفلاحين ذوي الخبرة في أمور الزراعة من الدول المجاورة ، لاسيما الدول العربية[٦٥] .

نظراً لأهمية السلف لإعانة المزارعين في عملهم، انتقد علي كمال عبدالرحمن تأخر تسليف المزارعين مشدداً أنّ حل المشكلة يكمن في إنشاء مصرف زراعي الهدف منه تخفيف قيود التسليف[٦٦]، وفي السياق نفسه دعا علي كمال عبدالرحمن إلى إرشاد الفلاح بقوله " سادتي إنَّ الزراعة علم وفن ولا يمكن للفلاح أن يحرث أو يزرع أرضه إلا بالإرشاد المستمر من جانب الحكومة .. . وكنا نرجو أن يكون بوزارة الزراعة المئات من المهندسين يعلمون الفلاحين كيف يحرثون أرضهم وطريقة الآرواء والوقاية من الأمراض" [٦٧] ، وكان النائب علي كمال عبد الرحمن أول من نبه الى ضرورة إنشاء دوائر الارشاد للمزارعين لتعليمهم كيفية الاستفادة من الأراضي باختيار التربة المناسبة ، أمَّا سياسة الحكومة الزراعية ، فهي الأخرى كانت محل انتقاد النائب علي كمال عبد الرحمن ، إذ دعا الحكومة إلى تهيئة الوسائل اللازمة من سكك حديد وسفن لنقل الكميات الفائضة من الحبوب [٦٨].

يبدو أنَّ الزراعة لم تحظ باهتمام المسؤولين في الحكم ممّا حدا بالنائب علي كمال عبد الرحمن إلى إثارة الموضوع مرة اخرى عندما ادلى قائلاً : "سادتي ... الزراعة هي حجر الزاوية في ثروتنا القومية، والعمود الفقري لمعيشة اكثر من مليون عائلة عراقية ... ولا تزال يُنظر اليها من جانب الحكومات المتعاقبة نظرة ثانوية لا تتناسب مع اهميتها البالغة "[٦٩] ،وعلى الغرار نفسه طالب النائب علي كمال عبدالرحمن بوضع تشريع خاص يجعل حصة الفلاح لا تقل عن ٥٠% من الانتاج [٧٠] .

وجد النائب علي كمال عبد الرحمن حضور وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود [٧١] فرصة مناسبة لبحث قضية مزارعي مشروع شهرزور، إذ طالب بتوزيع الاراضي عليهم وتنظيم مشروع شهرزور والوقاية من الامراض ، ففند وزير الاقتصاد ما ذكره النائب علي كمال عبد الرحمن وبين أنه تم تقسيم مساحات قدرها (٧٠) الف مشارة على (٢٥٠) مستثمراً، فضلاً عن إنشاء مدرسة أولية ومستوصف ودائرة وأربع دور لإسكان الموظفين ، إلا أنَّ النائب علي كمال عبد الرحمن اعترض من جديد على أعمال مديرية اعمار واستثمار الأراضي الاميرية لقلة موظفيها ، إذ ذكر أنَّه لا يوجد فيها سوى مهندس واحد يتجول في أنحاء العراق كافة [٧٢] .

في الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٧ ناقش النائب علي كمال عبد الرحمن وسائل تحسين المستوى الزراعي، وأبدى استنكاره لقيام وزارة المالية بتخفيض المبالغ المخصصة لميزانية وزارة الزراعة بدلاً من مضاعفتها كي تتمكن من رفع

المستوى الزراعي ،وشدّد الاهتمام بالزراعة التي تتوقف عليها حياة نصف سكان البلاد على حد قوله [٧٣].

حاول وزير الزراعة رشدي عبد الهادي الجلبي[٧٤] تسويغ السلبيات التي تطرق لها النائب علي كمال عبد الرحمن، وادَّعى أنَّ الوزارة تبذل ما في وسعها لاسداء شتى الخدمات والمعونات والإرشادات للزراعة والمزارعين ،وبفعل ذلك طالب نواب السليمانية بما فيهم علي كمال عبد الرحمن بضرورة تعويض الفلاحين من جراء إكمال سد دربندخان ، إذ سيؤدي المشروع إلى إغراق (٥٢) قرية مأهولة بالسكان وتشريد نحو الف عائلة إلا أنّ وزير المالية نديم الباجه جي [٧٥] تجاهل الإجابة على سؤال نواب السليمانية [٧٦] .

ويعد التبغ مورداً مهماً من موارد العراق الاقتصادية ،وتركزت زراعته في شمال العراق ،وتحتل السليمانية الصدارة بين الالوية العراقية في زراعته[٧٧]. وفي الجلسة السادسة المنعقدة في العشرين من شباط ١٩٥٠، أوضح النائب علي كمال عبد الرحمن أنَّ هناك الكثير من القضايا أهملها منهاج وزارة توفيق السويدي الثالثة[٧٨] ، على الرغم من مردودها المالي للدولة، ومنها التبغ الذي يعد المورد الرئيس في السليمانية ، واقترح معالجات عدة منها المطالبة بمنح كل مزارع دونمين من الاراضي، وحمل علي كمال عبد الرحمن النائب عبد الرزاق الظاهر[٧٩] مسؤولية اتخاذ الحكومة لقرارها بحصر زراعة التبغ بـــ (١٦) ألف دونم ومنع زراعته في خارج المساحات كونه وزيراً للاقتصاد في الحكومة السابقة [٨٠].

استرسل علي كمال عبد الرحمن موضحاً أنّ فشل مشروع انحصار التبغ يتمثل بالرشوة قائلاً : " كان الخبراء يأخذون الرشوة علناً ومن لم يعط الرشوة حتى ولو كانت تبوغه من الدرجة الأولى تجعل نوعية تبوغه من الدرجة الثانية" [٨١] ، وأثناء مناقشة مجلس النواب لائحة قانون التصديق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانست بين بلاد الجامعة العربية ، طالب النائب علي كمال بأن يكون التبغ من المواد المشمولة ضمن مواد اللائحة [٨٢] .

وسارت عملية مكننة الزراعة ببطءٍ شديدة ، إذ لم تناهز نسبة استخدام المكائن والآلات الحديثة في الزراعة لغاية أوائل الخمسينات سوى (١%) في المزارع القائمة[٨٣] .

وفي هذا الصدد أدلى النائب علي كمال عبد الرحمن بآراء ومقترحات بناءة بهدف تطوير الزراعة على اسس علمية إذ عد سياسة الحكومة في حصر الجرارات الزراعية (التراكتورات) في بغداد واطرافها ووصفها " بغير الناجحة وتنافي المصلحة العامة " [٨٤] ،عرض علي كمال عبد الرحمن مقترحات مهمة بهذا الشأن منها التأكيد على وسيلة أخرى من وسائل تطوير الزراعة الحديثة وهي (الحاصودات)، مبيناً أنَّها لا تقل أهمية عن الجرارات الزراعية .

فضلاً عن ذلك ناشد الحكومة بصرف مبالغ لاتتجاوز (٥٠) ألف دينار لتعليم الفلاحين سياقة الجرارات [٨٥] ، كما طالب بعض نواب المجلس وزير الزراعة بحماية الفلاحين من مستوردي الآلات والمكائن الزراعية إذ يفرضون عليهم أرباحاً خيالية تصل الى ٥٠% [٨٦] .

خيمت قضية إنشاء مخازن للحبوب على تفكير النواب العراقيين ،ومن ضمنهم نواب السليمانية. ففي جلسة المجلس المنعقدة في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٤٧ ، تطرق نائب المنتفك موحان الخيرالله [٨٧] إلى موضوع السايلوات ، متسائلاً عن مصيرها، وفي السياق نفسه أبدى النائب علي كمال عبد الرحمن اعتراضه على لجنة الشؤون الاقتصادية، وندّد بأعضاء اللجنة المذكورة مدعياً افتقارهم إلى العمق وبعد النظر عند اختيارهم موقعاً لبناء السايلو قرب باب المعظم، وذكر أنّ صادرات العراق من الشعير أكثر من الحنطة ؛ ولأن ألوية الفرات الأوسط والكوت وحدهما يصدران نصف حاصلات العراق؛ لذا عدّ الكوت الموقع الانسب لبناء السايلو [٨٨]. وفي الجلسة المنعقدة في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٥٦ ، انتقد النائب علي كمال عبد الرحمن الحكومة لعدم شروعها بإنشاء سايلو في كل مكان، وأضاف أنه أصيب بخيبة أمل من وزير الاقتصاد ومن لجنة تنظيم الحبوب لعدم ترجيحهم (الكوت) على غيرها من الألوية لإنشاء السايلو فيها [٨٩] ،ويبدو أن اصرار النائب علي كمال عبد الرحمن كان نابعاً من كونه احد أكبر ملاكي الأراضي والمزارع في لواء الكوت.

٢-قضايا الصناعة والنفط

لم تقم في العراق صناعات متطورة أو معامل حديثة ، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي آنذاك على الزراعة بشكل رئيس، وبقي القطاع الصناعي يتمثل في وجود الحرف والصناعات اليدوية الموروثة ، الأمر الذي جعل العراق يعتمد على استيراد حاجاته من البضائع الاستهلاكية والانتاجية المصنعة في الخارج[٩٠] ، لكن بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) تغيرت الظروف وأخذت الحركة الوطنية تطالب بتعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الأجنبية [٩١] ،وكان الرأي العام العراقي ينادي بضرورة تعديل الامتيازات بشكل تزداد فيه حصة العراق بمقدار النصف من انتاج النفط [٩٢] .

انعكس الواقع الصناعي المتخلف على أطروحات النائب علي كمال عبدالرحمن ،وفي هذا المجال دعا الحكومة إلى تأسيس البنوك للنهوض بالمشاريع الصناعية، في إطار الموضوع نفسه حث على ضرورة توفير عنصر المنافسة في السوق للقضاء على الاحتكار بالقول: (إنّ هناك شركات ليس لها منافس في السوق وهي تحتكر السوق الى حد الجشع على حساب المكلف العراقي) [٩٣].

مع بداية الخمسنيات اشتد نضال القوى الوطنية العراقية من أجل إعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع شركات النفط على أسس عادلة[٩٤] ، وقد حمل هذا الوضع غير الطبيعي النائب علي كمال عبد الرحمن على المطالبة بتعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط ، إذ دعا الى زيادة واردات العراق من شركات النفط، واسترسل موضّحاً أن الحكومة السعودية تحصل من الشركات على خمسة عشر مليون دينار سنوياً ، فيما لا تحصل الحكومة العراقية سوى على مليوني دينار ،وعن الموضوع نفسه حمل علي كمال عبد الرحمن الحكومة البريطانية مسؤولية ما يحصل عليه العراق من نسبة ضئيلة من واردات النفط بقوله : " نحن أعطينا الامتيازات لأربع شركات منذ ٢٥ سنة ولازلنا لا نحصل إلا على مبالغ بسيطة جداً لا تغني ولا تسمن من جوع من هذه الشركات الأربع مجتمعة" [٩٥].

من جانب آخر أثنى علي كمال عبد الرحمن على حكومة نوري السعيد الحادية عشرة[٩٦] لعقدها اتفاقية مع شركات النفط في الثالث من شباط ١٩٥٢ وافقت بموجبها الشركات على دفع ستة شلنات ذهب للطن الواحد ، بدلاً من أربعة شلنات ذهب ، بحيث قدرت واردات العراق من النفط بما لا يقل عن خمسين مليون دينار سنوياً [٩٧]. وطالب النواب بضرورة التصديق عليها ؛ لأنَّ فيها العديد من المزايا والحقوق للعراق [٩٨]. وتجدر الاشارة الى انه كانت هناك فكرة لانشاء مصفى للدهون منذ عام ١٩٥١ إلا أن انجاز المشروع تـــأخر مما حدا بالنائب علي كمال عبد الرحمن الى انتقاد الحكومة مبيناً أن هذا المشروع يوفر لخزينة الدولة مليون دينار[٩٩]،إلا أن وزير المالية عبد الكريم الازري[١٠٠] استطاع أنْ يحوّل رأي المجلس عن المشروع بحجة تقديم مواصفات جديدة بإحالة على شركات عالمية جديدة[١٠١] .

٣-القضايا المالية:

لقد اهتم نواب لواء السليمانية البارزون اهتماماً استثنائياً بشؤون مالية الدولة نتيجة حرصهم الشديد على أموال الشعب؛ لأنَّ أكبر عمل تقوم به الدولة هو وضع ميزانية (موازنة) مالية [١٠٢] .

لم تغب القضايا المالية عن متابعة واهتمام علي كمال عبد الرحمن ، ففي الجلسة المنعقدة في الخامس من تشرين الاول ١٩٤٨ رحب بلائحة قانون المصرف العقاري وعدها من حسنات حكومة مزاحم الباجه جي (٢٦حزيران ١٩٤٨ –٦ كانون الثاني ١٩٤٩) [١٠٣]؛ لأنَّ وجود مثل تلك اللائحة برأيه سيؤدي الى "التقليل من ضرر الربا والأخذ بيد المعوزين الذين هم في حالة اقتصادية سيئة". وفي السياق نفسه دعا أيضاً إلى تأسيس البنوك لمعاونة الفئات الفقيرة ،وتأسيس المشاريع الاقتصادية لضرورتها، وفي السياق نفسه رحب النائب علي كمال عبد الرحمن بلائحة

قانون مراقبة التحويل الخارجي التي قدمتها اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية ، إذ وصفها بأنَّها من اللوائح المهمة لأنها تهدف إلى حفظ الاموال، وعدم تسربها إلى الخارج ، كما دعا إلى تنمية ثروة البلاد من خلال الاستثمار وتقديم ضمانات كافية للشركات، ولأصحاب رؤوس الأموال تسمح لهم بسحب رؤوس أموالهم متى شاؤا[١٠٤] .

وفي مداخلة أخرى تطرق علي كمال عبد الرحمن الى موضوع حيوي وخطير وهو التهريب واتهم الكويت وسوريا بأعمال التهريب ، ممّا سبّب أضراراً مالية للعراق، وطلب من وزير المالية اتخاذ إجراءات صارمة للحيلولة دون انتشار هذه الظاهرة التي تضر بالاقتصاد العراقي[١٠٥].

ثانياً : موقفه وآراؤه من القضايا الاجتماعية

١-الطرق والمواصلات:

حظيت قضايا الطرق والمواصلات ،وتطويرها باهتمام خاص من النائب علي كمال عبد الرحمن ،ولاسيما طرق ومناطق كردستان ، فقد ذكر أنَّ الألوية العراقية كافة باستثناء بغداد تعاني مشاكل جمة ، الامر الذي دفعه للمطالبة برصد المبالغ الكافية لهذا الغرض[١٠٦]. وفي الجلسة المنعقدة في الرابع من شباط ١٩٥٢ طالب علي كمال عبد الرحمن بفتح طريق ماوت – جوارته وطريق كركوك –السليمانية ،ولم يكتف النائب بذلك بل طالب بتبليط الطرق الموجودة ، وعلى الصعيد نفسه أشار إلى أن الطريق بين مركز السليمانية وبنجوين ، على الرغم من أهميته ما يزال في حالة يرثى لها ، كما لم ينس النائب أهمية ربط المصايف عن طريق الطرق الحديثة ، كما أثار موضوع المبالغ الطائلة في ميزانية مجلس الإعمار المخصصة لفتح الطرق الجبلية[١٠٧] .

وإدراكاً من النائب علي كمال عبد الرحمن بأنَّ طرق الاتصال لا تقتصر على الطرق فقط ، إنَّما أصبح الهاتف أحد أهم تلك الوسائل ، تساءل عن التدابير التي تفكر فيها الحكومة لتلافي إهمال ربط نواحي السليمانية بالهاتف ، كما دعا الحكومة الى التفكير في مشروع السنوات الخمس ، لربط الاقضية والنواحي في العراق بشبكة مواصلات صالحة للمرور صيفاً وشتاءً [١٠٨]، وأثناء المذاكرة على تقرير لجنة الشؤون المالية في قانون تعديل إدارة السكك الحديد رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ انتقد إدارة السكك الحديد قائلاً: (إن ادارة السكك الحديد أجنبية مع الاسف واذا كان هناك مسؤول عن العمل فإنَّ بريطانيا هي المسؤولة عنه؛ لأنَّها قيدتنا ببقاء الإدارة الخاصة تحت رئاسة أنكليزية لمدة (٢٠) سنة) ، كما دعا إلى مد سكة حديد من كركوك إلى السليمانية ومنها إلى الحدود الإيرانية [١٠٩].

٢-الكهرباء والسدود:

أدرك نواب السليمانية أهمية الكهرباء ودورها في تسهيل الحياة اليومية للسكان، ومن هنا فقد أثار النائب علي كمال عبد الرحمن هذا الموضوع، عندما بين بأنَّ إدارة مشروع الكهرباء في السليمانية مزدحمة بمئات الطلبات للسكان لتجهيز دورهم بالكهرباء، إلا أنَّ طلباتهم بقيت من دون إجابة ،وطالب الحكومة بجلب ماكنتين كهربائيتين ،ولكن طلبه بقي دون رد[١١٠]، مما دفعه إلى توجيه سؤال إلى وزير الداخلية بشأن مشروع كهرباء قضاء قلعة دزه موضحاً أنَّ القضاء المذكور هو أحد الاقضية التي تفتقر الى مشروع الكهرباء، وتساءل عن إجراءات الحكومة لتنفيذ هذا المشروع، ورجا النائب علي كمال عبدالرحمن وزير الداخلية التوسط للحصول على بعض القروض لإنجاز مشروع الكهرباء ، بعد أن غدا من الوسائل الضرورية ،وليس الكمالية على حَّد قوله [١١١].

كما وجّه النائب نفسه سؤالاً الى وزير الداخلية بشأن اصلاح مشروع كهرباء حلبجة ، فاعتذر وزير الداخلية لعدم كفاية الموارد المالية المخصصة لذلك ،وأنَّه لا يمكن القيام بالإصلاحات، لكي يسكت النائب علي كمال عبد الرحمن وعد بمنح سلفة قدرها (١٥٠) دينار الى قضاء حلبجة لغرض الإصلاح[١١٢] .

ويعدّ مشروع سد دوكان [١١٣] من أهم السدود في العراق ، لكنه أدى الى غرق نحو (٤٠) قرية ،وفي ضوء ذلك ابدى النائب علي كمال عبد الرحمن عدم ثقته بوعود المسؤولين ، ومن مسؤولي مجلس الإعمار [١١٤] ،وعقب قائلاً : " سادتي لو دققتم بيانات قرية بشغور لوجدتم بين طياتها أحزاناً وآلاما، وأنا أرهن على أنَّ المشروع سوف ينتهي قبل أن تنتهي اللجنة المنبثقة من مجلس الاعمار من تدقيقاتها لاسكان المنكوبين" ، واسترسل مشككاً بمصداقية مجلس الاعمار " ... إنَّي أراهن على أنَّ مجلس الإعمار سوف لا يقوم بتنفيذ أي طلب من الطلبات التي تقدمت بها " [١١٥].

٣-الصحة:

بعد الاحتلال البريطاني للعراق ، ادركت السلطات البريطانية ضرورة الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية ، لغرض المحافظة على سلامة قواتها ، وابقائها بمنأى عن الاصابة بالأمراض المعدية [١١٦].

اقترح النائب علي كمال عبد الرحمن على وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب [١١٧] ، ليتلافى النقص في عدد الأطباء استخدام الأطباء الالمان ، ولاسيما وأن شروط استعمالهم أسهل من غيرها من الأجانب [١١٨]، كما دعا النائب ذاته في الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في

الخامس من كانون الثاني ١٩٥٥ وزير الصحة محمد حسن سلمان [١١٩] إلى اتباع سياسة التوسع في بناء المستشفيات ، إذ أن مستشفى السليمانية لا يفي باحتياجات المرضى ، كما تطرَّق النائب إلى بناء مستشفيات تخصصية على غرار مستشفى التويثة في بغداد [١٢٠] .

٤-التعليم:

لاشك أنَّ ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم يعد ظاهرة عامة ،والسبب في ذلك يعود إلى قلة فرص التعليم ، فضلاً عن ذلك كانت العوائل الفقيرة تفضل إرسال أولادها إلى الحقول الزراعية بدلاً من ارسالهم إلى المدرسة [١٢١].

أولى نواب السليمانية اهتماماً ملحوظاً داخل أروقة المجلس النيابي ،إذ اتَّهم علي كمال عبد الرحمن وزارة المعارف بعدم المساواة في سياستها التعليمية لإهمالها بناء المدارس ونشر الثقافة في القرى والارياف على خلاف موقفها من المدن الكبيرة ، كما جلب النظر إلى ضرورة إنشاء دار للمعلمين في كل لواء من ألوية العراق ، على الرغم من وجود وزير المعارف في مجلس النواب ، لم يتطرق إلى ما أشار إليه النائب علي كمال عبد الرحمن [١٢٢].

وبما أن المدارس المهنية كانت تعاني الاهمال الشديد ، فقد انتقد وزارة المعارف لعدم اهتمامها بها ،ودعا الى إنشاء مدارس صناعية في كل لواء الى جانب المدارس الزراعية ،ودور المعلمين ، كما ناشد الحكومة دعم الطلاب المعوزين مادياً أو من طريق إطعامهم ،وتوفير المسكن لهم، وتطرق في مداخلته إلى آفة خطرة أخرى في المجتمع هي الأمية ،وبهذا الشأن اقترح على وزير المعارف إعداد منهج ثابت للقضاء على الأمية خلال مدة لا تتجاوز (١٠-١٥) عاماً [١٢٣] ، كما دعا إلى الاهتمام بشؤون طلاب البعثات [١٢٤] ،ويبدو أنَّ علي كمال عبد الرحمن لم يتخلص من عواطفه الإنسانية ، سيما أنَّ نجله كان أحد الطلبة المبتعثين .

٥-قضايا الموظفين والعمال :

حظيت قضايا العمل والتقاعد باهتمام النواب طوال دورات المجلس المتعاقبة لارتباطها بحياة شريحة واسعة من أبناء المجتمع العراقي[١٢٥] ،وعلى الصعد كافة ، وذلك من خلال مطالبتهم مختلف الحكومات بدعم الموظفين والعمال ، سواء أكانت بالدعم المادي أم بتوفير سكن لهم[١٢٦]. ففي الجلسة الخامسة والخمسين المنعقدة في السابع والعشرين من آذار ١٩٥١ ،وحينما تم تقديم لائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة ، ناقش النائب علي كمال عبد الرحمن مزايا اللائحة المذكورة ، مؤكداً أنَّ الغاية هي الترفيه عن طبقة الموظفين والعمال ،ولكن في الوقت نفسه انتقد اللائحة لاستثنائها فئة معينة من خريجي معهد الهندسة ، الذين لا تتجاوز دراستهم

السنتين بعد الثانوية ،مشيراً إلى أنَّ معظم العاملين في مديرية الأشغال هم من الفئة المذكورة(١٢٧).

وفي السياق نفسه أبدى النائب علي كمال عبد الرحمن عند عرض لائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة المدنية رقم (٦٤) لسنة ١٩٣٩ في الرابع من شباط ١٩٥٢، ترحيبه باهتمام الحكومة بشريحة الموظفين، وحثّ في الوقت نفسه على زيادة رواتبهم نتيجة لزيادة واردات النفط ، كما أثار النائب ذاته موضوعاً مهماً آخر يتعلق بالموظفين، ولاسيما العاملون في الاقضية والنواحي التابعة للواء السليمانية ، مشيراً إلى أنَّ هؤلاء يعانون من عدم وجود مأوى لهم ، ووجه سؤالاً بذلك الى وزير الداخلية سعيد قزاز الذي وعد النائب علي كمال عبد الرحمن بتحقيق رغبته في السنة المقبلة(١٢٨).

أمّا في الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة في السابع والعشرين من آذار ١٩٥٨ ،وحينما قدّمت لائحة قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٦، فأبدى النائب علي كمال عبدالرحمن عدم اتفاقه مع وجهة نظر الحكومة بشأن الحصول على الوظيفة شريطة أنْ يكون المتقدم حاملاً لشهادة المتوسطة ، مبيناً وجود العديد من الحائزين على شروط التوظيف في النواحي ، على الرغم من عدم حصولهم على شهادة المتوسطة (١٢٩).

شارك النائب علي كمال عبد الرحمن نواب السليمانية في أطروحاتهم بشأ قضايا العمال ، إذ أبدى النائب ذاته حرصه على شريحة العمال بعدَّها الشريحة الدنيا المتمثلة بالمستخدمين وعمال البلديات ،وطالب الحكومة بأن تكون سخية معهم ، مبيناً أن الحكومة لم تقدم شيئاً ملموساً لهم ، وكل ما فعلته أنها تأخذ مبلغاً من رواتبهم السابقة وتعيده لهم بعد انتهاء خدماتهم(١٣٠) .

لم يحظ أمر التقاعد والمتقاعدين بتلك الدرجة من اهتمام نواب السليمانية ، إلا أن الامر لم يفت علي كمال عبد الرحمن الذي طالب بتحقيق المساواة في توزيع رواتب المتقاعدين ، وذلك تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. فأثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون التعديل الخامس لقانون التقاعد المدني في التاسع والعشرين من نيسان ١٩٥٢، أبدى اعتراضه على ما يتعلق بالفروق بين رواتب المتقاعدين الأقدمين ،وبين الذين أحيلوا على التقاعد بعد عام ١٩٥٠ ،واعترف وزير المالية بصحة اعتراض النائب، ولاسيما أنَّ اللائحة لم تشمل رواتب المتقاعدين الاقدمين ، أو تجري تغييراً إزائها ، لكنَّ مع ذلك مُررت اللائحة في مجلس النواب(١٣١) .

٦-الأوقاف:

اهتم نواب المجلس اهتماماً واسعاً بالجانب الديني والمؤسسات الدينية ويظهر ذلك من خلال مناقشة مجلس النواب للوائح وميزانيات الأوقاف العامة للسنوات المالية (١٣٢) .

أدلى النائب علي كمال عبد الرحمن بدلوه في مداخلة طويلة لاسيما أنّ مجرى الحديث كان عن المؤسسات الدينية حيث عرف عن النائب اهتمامه بها ، فقد لفت نظر الحكومة إلى أنَّ لائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة المدنية لا تشمل آئمة المساجد ،وأشار أن الأئمة يشكون من تقليل رواتبهم ،ودعا الحكومة إلى أن تشمل الجميع بعنايتها [١٣٣].

وفي السياق نفسه تحدث النائب علي كمال عبد الرحمن عن جملة من قضايا الأوقاف، منها حالة المسجد الكبير في السليمانية، موضحاً أنه أصبح بحاجة إلى تعمير أساسي ،وأنَّه بسبب تأخر الأوقاف عن القيام بواجباتها اضطر مسؤولوا المسجد إلى الاستعانة بالاهالي لتعميره . ولم يكتف بعرض قضايا المساجد ، بل أثار موضوع الطلاب العراقيين الذين درسوا في معاهد الجامع الأزهر وعادوا للعراق، حيث طالب بتعينهم في مديرية الأوقاف العامة [١٣٤].

استمر النائب علي كمال عبد الرحمن على نهجه في اغتنام الفرص للتطرق الى مشاكل الاوقاف ، فخلال عرض تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون ميزانية الأوقاف لسنة ١٩٥٧ المالية على المجلس النيابي في الثامن والعشرين من شباط ١٩٥٧ أبدى أسفه بشأن البنايات والعقارات الوقفية التي عدت خربة ومتهدمة ، وأثار في مداخلته مرة أخرى إلى ضرورة الاهتمام بعلماء الدين ، مبيناً أنهم بحاجة ماسة الى المعونة ، ثم شدد النائب ذاته على حاجة المجتمع إلى علماء دين عصريين يعرفون معنى الدين حتى يتصدوا لمقاومة الشيوعية على حدّ قوله [١٣٥].

وفي الجلسة الحادية والعشرين المنعقدة في الثامن من شباط ١٩٥٨ ،وخلال تقديم لائحة قانون تعديل قانون إدارة ألاوقاف من جانب رئاسة مجلس النواب، كرر علي كمال عبد الرحمن حديثه عن دور علماء الدين في مكافحة الشيوعية قائلاً : " ... إن ادارة الاوقاف يجب أنْ تستهدف عوناً اجتماعياً ، وأن تكون خير مساعد لإدارة الشؤون الاجتماعية وتنشئ جيلاً دينياً مثقفاً ثقافة عصرية " لكي " يقف هؤلاء أمام تيار الشيوعية الملحدة " على حد تعبيره ، كما أعلن أنه أصيب بخيبة أمل من سياسة الحكومة وعدم إهتمامها بمسجد السليمانية [١٣٦].

ثالثاً : موقفه، وآراؤه من القضايا الداخلية:

١-الجيش:

استأثرت قضايا الجيش[١٣٧] ، الذي أصبح أحد مؤسسات وزارة الدفاع[١٣٨] وتطويره ،وتحسين الحالة المعاشية لافراده ، بحيز واسع من اهتمامات نواب السليمانية ، إذ سعى علي كمال عبد الرحمن لتعديل رواتب العسكريين. ففي الجلسة المنعقدة في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٥٢ عندما قدمت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة لائحة قانون تعديل التقاعد

العسكري رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٧ ،أبدى أسفه لتحديد راتب التقاعد بثلث الراتب الذي كان يتقاضاه قبل التقاعد ، وأكدّ أنه بذل محاولات عدة مع زملائه لرفع القيد المذكور ، أثناء وجوده عضواً في اللجنة المالية لمجلس النواب، وذكر أنه اضطر للموافقة على اللائحة حرصاً على المصلحة العامة بالقول " ... أنا وإن كنت اوافق عليها فأن موافقتي اضطرارية كي لايحرم هؤلاء ممَّا جاء في اللائحة من فائدة " [١٣٩].

٢-الشرطة :

تأسست الشرطة العراقية [١٤٠] في التاسع من كانون الثاني ١٩٢٢ كإحدى مديريات وزارة الداخلية[١٤١]، وأصبح طالب النقيب اول وزير لهذه الوزارة[١٤٢]، على خلاف حالة الجيش، صرفت على الشرطة مبالغ طائلة، كما زاد عددها زيادة مطردة، وبسبب عمل نائب السليمانية علي كمال عبد الرحمن السابق في الشرطة والجيش، فقد قدم آراء ومقترحات بناءة، إذ أبدى اهتمامه بنواحٍ عدة، منها مطالبته بتحقيق المساواة في توزيع الرواتب التقاعدية على جميع أفراد الشرطة المسرحين وزيادتها إثر زيادة واردات النفط [١٤٣].

كما دعا النائب علي كمال عبد الرحمن الحكومة إلى الافادة من خبرة عرفاء الشرطة الذين قضوا مدة طويلة في السلك ، فضلاً عن تعلمهم للقراءة والكتابة ، وعندما قررت وزارة الداخلية منح قدم ثلاث سنوات للضباط ونوابهم في البادية والجزيرة ،وذلك لتشجيعهم للعمل في هذه المناطق النائية دعا علي كمال عبد الرحمن إلى أن تشمل لائحة القدم جميع المناطق النائية في العراق تحقياً للمساواة ولدعم الشرطة مادياً ومعنوياً كما طالب بحقوق الشرطة والاهتمام بحياتهم المعاشية ، ولاسيما بعد احتدام حالة الغلاء [١٤٤] .

أخذ موضوع تثقيف أفراد الشرطة ، وأسلوب تعاملهم مع المواطنين ، حيزاً واسعاً من اهتمامات علي كمال عبد الرحمن إذ طالب بتوفير شرطين لمن يرغب بالتطوع في الشرطة ، قابلية بدنية سليمة، وأن يحمل شهادة المتوسطة ، فضلاً عن التدريب لمدة ستة أشهر على الأعمال المسلكية ،وظهر موقف وزير الداخلية متوافقاً، ومنسجماً مع طروحات علي كمال عبد الرحمن [١٤٥].

٣-سياسة الحكومات:

اتسم موقف علي كمال عبد الرحمن من الحكومات التي تشكلت خلال المدة (١٩٤٥-١٩٥٨) بين مؤيد لها تارة ،ومعارض منتقد لها ولإجراءاتها السياسية تارة اخرى ،وعندما شكل نوري السعيد وزارته الثالثة عشرة في السابع عشر من كانون الاول ١٩٥٥ واجهت معارضة من القوى السياسية تطالبها بالإصلاح والانسحاب من حلف بغداد[١٤٦]، وفي عهدها أممت قناة

السويس في مصر ،ووقع العدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٦ ، ممّا أثار حفيظة الشعب العراقي ،وقواه الوطنية ، فتوالت التظاهرات والاضطرابات في بغداد ، إلا أن نوري السعيد واجه ذلك بإعلان الأحكام العرفية، وقد كانت اجراءات نوري السعيد محل ترحيب النائب علي كمال عبد الرحمن ، حينما اشاد بذلك قائلاً " إنني أشيد بقوة اعصاب فخامة رئيس الوزراء في الحوادث الأخيرة ولو صدر منه أي تراخ لأدي ذلك الى انتشار الفوضى في المملكة ... وعلى ذلك فإننا نشكره على حزمه الذي استطاع به أن يعيد الاستقرار للملكة"[١٤٧].

٤-القضية الكردية:

شغلت القضية الكردية مساحة واسعة من مناقشات مجلس النواب ،ولاسيما قضية البارزانيين[١٤٨]، وقد استغل النائب علي كمال عبد الرحمن فرصة تقديم لجنة الشؤون الحقوقية في مجلس النواب تقريرها في لائحة قانون إعادة الاموال غير المنقولة في لوائيي الموصل وأربيل في الجلسة المنعقدة في العشرين من كانون الاول ١٩٥٤، فطالب بأن يشمل العفو جميع المحكومين من البارزانيين ، ووصف النائب علي كمال عبد الرحمن اللائحة بأنها تدل على " روح التسامح وروح المغفرة تجاه المواطنين"، ونبه في الوقت نفسه الى دور الحكومة البريطانية في دفع الحكومة العراقية الى استعمال القوة ضد البارزانيين" واتهم النائب وزير الداخلية مصطفى العمري بأنّه اتخذ قرار مهاجمة البارزانيين دون أخذ رأي بقية الوزراء[١٤٩].

رابعاً : موقفه، وآراؤه من القضايا الخارجية:

١-سوريا:

شهدت المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) أحداثاً مختلفة ،وذلك لتأثير المتغيرات التي أضافتها ظروف مابعد الحرب على واقع السياسة الدولية عموماً[١٥٠] ، وقد انحاز صانعوا السياسة الخارجية للغرب معتقدين أن ذلك سيضمن لهم تحقيق اهدافهم في المنطقة العربية[١٥١].

نالت سوريا استقلالها في الثلاثين من نيسان ١٩٤٦، وقد شهدت كثيراً من الاحداث السياسية[١٥٢] شغلت حيزاً مهماً في أروقة مجلس النواب العراقي[١٥٣]، وعلى إثر الاعتداءات (الاسرائيلية) على جنوبي سوريا في أواخر نيسان ١٩٥١ ، هبت حكومة نوري السعيد الحادية عشرة إلى تقديم معونة عسكرية ، كانت رادعاً كافياً حال دون استمرار الاعتداءات [١٥٤].

لقد أشاد نائب السليمانية علي كمال عبد الرحمن بخطوة الحكومة العراقية بدعم سوريا ضد الكيان الصهيوني ، مذكراً بأن الحكومات العربية لو انجدت فلسطين بالسرعة التي انجد فيها

العراق سوريا ، لما رأينا أثراً للصهاينة على حد قوله وعلى وإثر العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ قام السوريون بنسف أنابيب النفط العراقي .

تأثرت مصالح العراق، لذلك ندد نائب السليمانية علي كمال عبد الرحمن بهذا الموقف السوري[١٥٥]، وبسبب المواقف السورية الاخيرة ، دعا النائب علي كمال عبد الرحمن الحكومة العراقية الى نقل خط انبوب النفط المار عبر سوريا الى جنوبي العراق ، لتوقعاته بمبادرة السوريين بقطع أنابيب النفط في كل فرصة لإلحاق الأضرار بالعراق[١٥٦].

٢-القضية الفلسطينية:

ظهر اهتمام العراق بالقضية الفلسطينية من خلال محاولات الحفاظ على عروبة فلسطين واستعادتها من الصهاينة (الاسرائيليين) ،وتمثلت هذه المحاولات بمشاركة العراق بالمساعي الدبلوماسية والنشاطات العسكرية ، التي لجأ إليها العرب عبر الجامعة العربية [١٥٧].

لمَّا أثيرت قضية تقسيم فلسطين شارك النائب علي كمال عبد الرحمن زملاءه النواب في مشاعرهم بالتنديد بقرار التقسيم، وأشار في مداخلته في الجلسة التاسعة عشرة المنعقدة في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٨ ، الى صفحة مؤلمة من صفحات القضية الفلسطينية ،وهي مشاركة الجيوش العربية في فلسطين والاخطاء الجسيمية التي ارتكبتها القيادات العربية بقبول الهدنة ، ممّا أفسح المجال أمام اليهود لاستيراد الأسلحة الثقيلة من دبابات، وطائرات ، ومن دون عوائق أو مساءلة من أحد[١٥٨].

٣-الجزائر:

حظيت حركات التحرر الوطني الجزائرية شأن مثيلاتها في بقية بلدان المغرب العربي باهتمام العراق [١٥٩]، وبسبب استمرار فرنسا في سياستها العدوانية ضد الشعب الجزائري، تعزز لدى النواب العراقيين عدم جدوى التصريحات ،وطالبوا الحكومة باتخاذ موقف فعال ،وحازم ، لدفع فرنسا إلى تغيير سياستها تجاه المغرب العربي[١٦٠].

وفي ضوء ذلك وجه النائب علي كمال عبد الرحمن سؤالاً الى رئيس الوزراء مستنكراً ، جاء فيه " إن المجزرة الهائلة التي تجري في الجزائر على مسمع ومرأى من العالم الذي يدعّي التمدن إذا كانت تمر عليه مر الكرام أفليس من واجب العراق أن يعلن عن سخطه لهذا الحادث الفظيع" [١٦١] ،ودعا الحكومة إلى قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع مرتكبي هذه الجرائم الوحشية (يقصد فرنسا) واستطرد بالقول " اذا كنا احراراً يجب أن نقدم على هذه الخطوة ،والا فكل كلمة خارج هذا فارغة ولا تجدي نفعاً [١٦٢].

وفي جلسة اخرى انتقد النائب علي كمال عبد الرحمن موقف الولايات المتحدة الامريكية الداعم لفرنسا، كما انتقد تصريحات رئيس وزراء فرنسا، بأسلوب لا يخلو من التهكم قائلاً " سادتي إن رئيس وزراء فرنسا يتبجح ويقول أننا سنقوم باصلاحات شاملة في الجزائر متى ما سلم الثوار أسلحتهم ، ومن جملة تلك الاصلاحات حق امتلاك الجزائريين لقسم من أراضيهم، ومعنى هذا أن التعسف والاستعمار بلغ مرحلة منع فيها الشعب الجزائري من حق شراء الأراضي في بلاده الشاسعة"[١٦٣] .

٤-مصر:

تعرضت محاولة العراق للانضمام إلى الأحلاف العسكرية الغربية ،ومنها حلف بغداد لحملات إعلامية مصرية واسعة ، منها المطالبة بإخراج العراق من جامعة الدول العربية ،وقد سوَّغ النائب علي كمال عبد الرحمن وجهة نظر الحكومة العراقية ،موجهاً انتقادات لإذعة للسياسة المصرية لحملاتها المنددة بالعراق قائلاً " إننا لا نستغرب عندما نسمع مثل هذه التهجمات والتجاوزات التي لا يستفيد منها الا الخصوم ولا تؤدي إلا إلى تفريق الكلمة أكثر من توحيدها" [١٦٤] ، كما ندّد النائب نفسه بصحيفة الإهرام ذاكراً " ثُمَّ إني آسف جداً أن تنجرف جريدة الإهرام، وأن تخرج عن طريقها طمعاً بالمادة"[١٦٥] .

وفي السياق نفسه ، أشاد النائب علي كمال عبد الرحمن بحلف بغداد ، وبمنجزاته ، مشيراً الى تحقيقه أمرين أولهما : رفع قيمة العراق الدولية ،وثانيهما : التخلص من معاهدة ثنائية غير متكافئة ، كما ذكر أنَّه يأمل أن يحقق الحلف أمراً آخر ، هو تسليح الجيش العراقي تسليحاً قوياً [١٦٦]، كما دافع عن نوري السعيد ، ولا سيما بعدما كانت أجهزة الإعلام المصري تتهمه بالاستفراد في التوقيع على الحلف (الميثاق) في مجلس النواب قائلاً " سادتي أود أنْ يعلم زعماء مصر المحترمين أنَّ مجلسكم العالي الذي يمثل ارادة الشعب العراقي قد صادق على ميثاق بغداد بالأجماع " [١٦٧].

ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ علي كمال عبد الرحمن تحّول إلى داعية لنوري السعيد، وغدا من أشدِّ المؤمنين بسياسته الواقعية في التحالف مع الغرب.

٥-الاتحاد العربي الهاشميّ:

من النجاحات التي حققتها الكتلة المناهضة لحلف بغداد ، اعلان الاتحاد بين مصر وسوريا في مطلع شباط ١٩٥٨ [١٦٨]، ولتعزيز حلف بغداد ، دعمت بريطانيا (الاتحاد العربي الهاشمي) [١٦٩].

ومن أجل إكمال مسوغات الاتحاد تقرر عرض لائحة تعديل القانون الأساسي العراقي في السادس والعشرين من آذار ١٩٥٨ ، لذا استغل النائب علي كمال عبدالرحمن الفرصة لينقل الى المجلس مخاوف الكرد من الاتحاد وأشار في مستهل مداخلته الى العلاقات التاريخية التي تجمع الشعبين العربي والكردي مما دفعهم للعيش مع العراق في الاستفتاء الذي أجرته عصبة الأمم بشأن الموصل عام ١٩٢٥ ، ذاكراً ما نصه " أنّني أعتقد جازماً بأن هذا التآخي والتجانس في العيش إذ كان في الماضي مرده لتدين الشعب الكردي الى درجة التعصب فإن في عصرنا هذا يرجع الى أسباب اعمق جذوراً ،وهو الاحترام المتبادل بين الشعبين، ورعاية الشعب العربي لحقوق أخيه الكردي " (١٧٠) .

بعبارة أكثر صراحة ووضوحاً؛ أعلن النائب علي كمال عبد الرحمن أنَّ مخاوف الكرد من الاتحاد الهاشمي ترجع إلى " إغفال ذكرهم في هذا المجال ويخشون ان ينتهي بهم الأمر إلى أقلية عنصرية بعدما كانوا شركاء أصليين في الوطن الصغير ... وإنَّ التلويح بهم من باب المجاملة في الاتحاد كان كافياً فيقابلوه بمزيد من الرضا والسرور" (١٧١).

وعلى هذا النحو برهن علي كمال عبد الرحمن على تفانيه وإخلاصه من أجل إدامة الوحدة الوطنية العراقية.

وفاته :

توفي علي كمال عبد الرحمن في لندن في الأول من آب عام ١٩٩٨ عن عمر ناهز الثامنة والتسعين ، ونقل جثمانية إلى السليمانية ودفن في الجامع الذي أنشأه عام ١٩٨٠ (١٧٢).

الخاتمة

توصّل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات يمكن إيجازها بالآتي :

١. كان علي كمال عبد الرحمن شخصاً عصامياً اعتمد على نفسه فأكمل دراسته في بغداد ومنْ ثُمَّ استانبول في المدرسة الحربية (الكلية الحربية).
٢. ينتمي علي كمال عبد الرحمن إلى اسرة معروفة في السليمانية.
٣. علي كمال عبد الرحمن من رجال العراق البارزين أمثال نوري السعيد وجعفر العسكري وجميل المدفعي، وسيرته مشابهة لسيرهم ، اذ كانوا ضباطاً في الجيش ثم ولجوا ميدان العمل السياسي.

٤. إنَّ ما مرَّ به علي كمال عبد الرحمن من أحداث كبيرة ووقائع خطيرة في حياته العسكرية والمدنية وما امتلكه من ثقافة مرموقة مقارنة بنظرائه من نواب المجلس إذ كان يجيد اللغتين العربية والكردية، الأمر الذي جعله من أنشط النواب .

٥. امتاز النائب علي كمال عبد الرحمن بأنه النائب الوحيد في لواء السليمانية الذي يفوز في الانتخابات أمَّا الاخرين فكانوا يفوزون بالتزكية.

٦. كان علي كمال عبد الرحمن احد المخلصين الصادقين للقومية الكردية والعاملين على تحقيق مثلها العليا.

٧. أدرك النائب علي كمال عبد الرحمن أهمية الطرق والمواصلات والصحة والتعليم والزراعة والصناعة والسياحة والتجارة والنفط ؛ لذا طالب بتحقيق هذه الاهداف في لواء السليمانية.

٨. من دافع قومي طالب النائب علي كمال عبد الرحمن الاهتمام بالتعليم في كردستان وباللغة الكردية.

٩. اتسم موقف كمال عبد الرحمن من القضية الكردية بالتوازن، ولم يخرج عن الموقف الحكومي الرسمي.

١٠. بما أنَّ علي كمال عبد الرحمن كان ضابطاً في الجيش والشرطة ثم التحق بمجلس النواب لذا كانت طروحاته بناءه وهادفة فيما يتعلق بتحسين الحياة المعيشية والثقافية لمنتسبي هاتين المؤسستين.

١١. اللافت للنظر أنَّ موقفه من القضايا العربية كان إيجابياً وبالتحديد من قضية الجزائر والقضية الفلسطينية .

١٢. أبدى علي كمال عبد الرحمن تخوفه من قيام الاتحاد العربي الهاشمي، ومن أجل أن يطمئن الكرد طالب الحكومة بإدراج اسم الكرد في دستور الاتحاد العربي الهاشمي.

الهوامش

(١) علي كمال اسم مركب واصل الاسم علي وكمال لقب ، على غرار ما كان شائعاً ايام الدولة العثمانية في تركيب الاسماء مثل أمين زكي ، توفيق وهبي ، رفيق حلمي . ينظر : جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن ١٩٠٠-١٩٩٨ ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٥٤.

(٢) هشام صالح شذر الشمالي ، حسام الدين جمعة ودوره السياسي في العراق ١٩١٨-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٨ ، ص١٩٣.

(٣) احدى المحلات القديمة في السليمانية وسكانها من أصول ايرانية . ينظر : جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٥٤.

(٤) المصدر نفسه ، ص٥٤.

(٥) عن هذه الاسرة . ينظر: جمال بابان ، بابان في التاريخ ومشاهير البابانيين ، د.م ، ١٩٦٣.

(٦) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨ ، اربيل ، ٢٠٠٨ ، ص٨٤.

(٧) التون كوبري تسمية عثمانية مكونة من مقطعين ألتون تعني الذهب وكوبري جسر (أو قنطرة) . للمزيد ينظر : جمال بابان ،مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٥٤.

(٨) فقي محمود شاعر واديب معروف عاش في السليمانية وهو والد كريم وسعيد وآمنة خان والدة علي كمال وسلمى خان والدة عبد القادر القزاز ومريم خان . جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٥٤.

(٩) كانت المدارس الرشدية من أولى المدارس في العراق، أسست عام ١٨٦٩ في عهد الوالي العثماني مدحت باشا ،وتعد أول خطوة في سبيل نشر الثقافة الحديثة وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات واشتمل منهاج الدراسة فيها على دراسة مبادئ العلوم الدينية والقواعد العربية ،وأصول مسك الدفاتر والرسم ومبادئ الهندسة والتاريخ العثماني والجغرافية ،وكانت العثمانية لغة التدريس فيها ، للمزيد من التفاصيل ينظر : جميل موسى النجار ، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٦٩ -١٩١٨ ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص١١ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، ط١ ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص١٥٥.

(١٠) الإعدادية العسكرية : تم تأسيسها في زمن الوالي العثماني عبد الرحمن باشا عام ١٨٧٩ وذلك تنفيذاً للخطة الموضوعة لنشر التعليم العسكري والحصول على طلاب مستعدين للدخول في المدرسة الحربية في استنانبول من مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية ،وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد المدرسة الرشدية ، أما المناهج التي تدرس فيها فهي (المثلثات والجبر والهندسة واللغات) ومعظم مدرسيها من الضباط العثمانيين أما مدرسو اللغات فكان بعضهم من العراق ،وكانت من المدارس الداخلية وعلى نفقة الدولة وقد تخرجت الدفعة الاولى عام ١٨٨١ ، وكانوا ثلاثة عشر متخرجاً ،ولم يتأخر عن الالتحاق في المدرسة الحربية من خريجي تلك الإعدادية إلا الدفعة الأخيرة ، بسبب قيام الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) ،وكانت ولاية بغداد في مقدمة الولايات التي افتتحت فيها تلك

المدارس والتي أصبح العراق بسببها أكثر المناطق العربية نصيباً بالرجال العسكريين . للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي ، المصدر نفسه ، ص١٦٤.

(١١) جمال بابان ،مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٩.

(١٢) المدرسة الحربية (الكلية) : أسست في استانبول في عهد السلطان عبد الحميد سنة ١٨٤٧ يتخرج فيها الطالب برتبة ملازم ثان ،وقد غلب على هذه الكلية الطابع الالماني ،وهذا يبدو واضحاً في البعثات العسكرية الالمانية الى الدولة العثمانية أمثال فون مولتكة وليمتن فون ساندرس ،ويوجد فرع آخر في الكلية هو قسم الأركان الذي أُسس سنة ١٨٤٨ ، ومن أشهر الضباط العراقيين الذين تخرجوا فيها ياسين الهاشمي ، جعفر العسكري ، نوري السعيد ، علي جودة الايوبي وجميل المدفعي وغيرهم ،وحاضر في هذه الكلية بعض الضباط العراقيين مثال الفريق الركن محمود شوكت الذي قاد انقلاب ١٩٠٨ وهادي العمري . للمزيد ينظر: جمعة عليوي الخفاجي ، علي جودة الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨ ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص١٩ ؛ الثورة (جريدة) ، بغداد ، ٢٠ شباط ١٩٩٠.

(١٣) يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٠ ؛ سليمان موسى، الحركة العربية ، سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص٢٠.

(١٤) ساطع المصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٢٧ ، ج١ ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص١٢١-١٢٢.

(١٥) السلطان محمد السادس (وحيد الدين) ولد سنة ١٨٦١ في استانبول في عهد عمه السلطان عبد العزيز ودرس وتعلم في القصر العثماني ،وكان له اخوة تولوا الخلافة قبله هم كل من مراد الخامس وعبد الحميد الثاني ومحمد الخامس ، تولى الخلافة بعد وفاة أخيه محمد الخامس رشاد عام ١٩١٨ ،وفي الاسابيع الاولى لخلافته فقدت الدولة العثمانية معظم اراضيها خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) ،وفي عام ١٩١٩ كلف مصطفى كمال اتاتورك بالتفتيش على الجيش العثماني في الأناضول إلا أن مصطفى كمال اتاتورك اعلن العصيان وأسس جيش المقاومة ، مما أجبر السلطان محمد السادس (وحيد الدين) للتحالف مع الاحتلالين البريطاني والفرنسي. إلا أنه مع ذلك هزم في الحرب وغادر استنبول عام ١٩٢٢ على ظهر إحدى البواخر البريطانية إلى ايطاليا وتوفي هناك عام ١٩٢٦ ودفن في دمشق حسب وصيته . للمزيد من التفاصيل عن السلطان وحيد الدين ينظر: نعمة موسى جلبي، السلطان وحيد الدين وأتاتورك ، ترجمة مهنا حمد المهنا ، القاهرة ، ٢٠١٣.

(١٦) جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٩.

(١٧) مصطفى كمال اتاتورك : ولد عام ١٨٨١ في سلانيك احدى المدن التركية ،وهو شخصية عسكرية قاد الحركة التركية الوطنية في اعقاب الحرب العالمية الاولى، وبعد انسحاب قوات الحلفاء من الاراضي التركية اتخذ من مدينة انقرة عاصمة له ،واسس جمهورية تركيا الحديثة واعلن علمانية الدولة . للمزيد من التفاصيل : خضير مظلوم فرحان البديري ، التاريخ المعاصر لايران وتركيا ، النجف ، ٢٠٠٩ ، ص١٢٢-١٣٧ ؛ باسم محمد مهنا ، أحمد محمد يحيى ودوره العسكري والسياسي حتى عام ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ ، ص١٦-١٧.

(١٨) أورفة إحدى المدن التركية.

(١٩) ماردين احدى المدن التركية.

(٢٠) جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٩.

(٢١) توفيق وهبي : ولد في السليمانية عام ١٨٩١ ، درس في المدرسة الحربية في استانبول ، وتخرج فيها عام ١٩٢٧ ، برتبة ملازم ثان ، ثم دخل كلية الاركان وتخرج فيها عام ١٩٣١ برتبة رائد ، تولى توفيق وهبي مناصب عسكرية ومدنية عدة منها متصرف لواء السليمانية ١٩٣٠ ،أصبح عضواً في المجلس النيابي أكثر من مرة ،ـ أصبح عام ١٩٤٤ وزيراً للاقتصاد . للمزيد ينظر: هيوا حميد شريف ، توفيق وهبي ١٨٩١-١٩٨٤ حياته ودوره السياسي والثقافي ، السليمانية ، ٢٠٠٦ ؛ محمد خير رمضان يوسف ، تتمة الاعلام للزركلي – وفيات ١٩٧٦ -١٩٩٥ ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٩٨.

(٢٢) نوري السعيد : ولد في بغداد عام ١٨٨٨ ،وينتسب الى عشيرة القراغول ، أكمل دراسته في استانبول ليتخرج ضابطاً برتبة ملازم ثان في الجيش العثماني ١٩٠٦ ، تزوج من شقيقة جعفر العسكري ، ثم التحق بكلية الاركان في استانبول عام ١٩١٠ ، شارك في حرب البلقان عام ١٩١٢ ، ساهم في تأسيس جمعية العهد ، اشترك في الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦ ، بعد تشكيل الجيش العراقي اصبح رئيساً لاركان الجيش ، شكل اربع عشرة وزارة بين عام ١٩٣٠-١٩٥٨ ، قتل يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ .للمزيد ينظر : عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، بغداد ط١ ، ١٩٨٧ ، سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥ ، بغداد ، ١٩٨٨ ؛ محسن محمد المتولي العربي ، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية ، بيروت ، ٢٠٠٥.

(٢٣) جمال بابان ،مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص١٠.

(٢٤) محمود السنوي ،ولد في عام ١٨٧١ وهو عميد اسرة آل السنوي ، دخل في خدمة الحكومة العراقية عام ١٩٢٣ ، فأصبح قائمقاماً لقضاء ابي صخير ثم قائمقاماً للسماوة وسامراء ، ثم عين متصرفاً للديوانية ثم للناصرية ،وهو والد عقيلة علي كمال عبد الرحمن، توفي عام ١٩٦١. للتفصيل عن محمود السنوي واسرته ينظر : إبراهيم عبد الغني الدروبي ، البغداديون اخبارهم ومجالسهم ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٥٤-٥٥.

(٢٥) جمال بابان ،مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص١٥-٦٣.

(٢٦) جعفر العسكري : ولد في بغداد عام ١٨٨٥ ويرجع لقبه العسكري الى قرية عسكر في كركوك ، انتقل الى استانبول عام ١٩٠١ ودرس في المدرسة الحربية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان ، عين في المدرسة الرشدية العسكرية عام ١٩٠٦ بصفة معلم ، شارك في القتال ضد الغزو الايطالي على ليبيا عام ١٩١٢ ، انضم الى الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦ ، عاد الى بغداد وعين أول وزير دفاع في أول حكومة عراقية عام ١٩٢٠ ، شكل وزارته الاولى (١٩٢٣-١٩٢٤) ووزارته الثانية (١٩٢٦-١٩٢٨) قتل في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ إثر انقلاب عام ١٩٣٦ . للمزيد ينظر: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري دوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، بغداد ١٩٨٧ ؛ مذكرات جعفر العسكري ، تحقيق وتقديم : نجدة فتحي صفوة ، لندن ، ١٩٨٨.

(٢٧) فيصل الاول : هو فيصل بن الشريف حسين ولد في الحجاز عام ١٨٨٨ ، أمضى شبابه في الاستانة ، درس العلوم الدينية واللغة العثمانية ، عينه ابوه اميراً على الحجاز عام ١٩٠٩ ، انتخب نائباً في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١٢ ، شارك في الثورة العربية الكبرى في الحجاز عام ١٩١٦ ، أصبح ملكاً على سوريا في آذار ١٩٢٠ ولم يكتب لهذه المملكة الاستمرار ، أصبح ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ ، توفي في سويسرا في ٧ ايلول ١٩٣٣ . للمزيد ينظر : كاظم نعمة الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨١ ، عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ -١٩٣٣ ، ط١ ، بغداد ، ١٩٩١ ؛ علاء جاسم محمد ، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣ ، ط١ ، بغداد ، ١٩٩٠.

(٢٨) ياسين الهاشمي : ولد الهاشمي في محلة البارودية في بغداد عام ١٨٨٢ ، درس في المدرسة الرشدية والعسكرية في بغداد ١٨٨٩ ثم دخل الكلية العسكرية في استانبول وتخرج فيها عام ١٩٠٢ ، أسهم في تأسيس جمعية العهد ،وشارك في الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦ ، أصبح رئيساً للوزراء (١٩٢٤-١٩٢٥) ثم نائباً في مجلس النواب عن بغداد ، ثم رئيساً للوزراء للمرة الثانية (١٩٣٥-١٩٣٦) ،توفي في دمشق عام ١٩٣٦ ودفن هناك . للمزيد ينظر : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣١ ، ج١ ، البصرة ، ١٩٧٥ ؛ حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٨-٢٠.

(٢٩) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ ، ط٧ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٣٨.

(٣٠) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، المصدر السابق، ص٣٣-٤١.

(٣١) جمال بابان ،مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٢١٨.

(٣٢) نبيل عكيد محمود الظفيري ، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي (١٩٢٥-١٩٥٨) دراسة تاريخية لدورهم الوطني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص٨٥.

(٣٣) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، المصدر السابق، ص٤٢.

(٣٤) انقلاب شارك فيه الجيش بقيادة الفريق بكر صدقي وسمي خطأ بانقلاب بكر صدقي . للمزيد من التفاصيل ينظر: صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق " ممهداته ،واحداثه ،ونتائجه " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣.

(٣٥) حكمت سليمان : ولد في بغداد ١٨٨٩ وهو من أصل شركسي ، أكمل دراسته الاولية في استانبول ، دخل العراق بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) وتقلد العديد من المناصب ، أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٢٤ ،ورئيساً لمجلس النواب عام ١٩٢٧ ، فوزيراً للداخلية عام ١٩٢٨ ، انتمى الى جماعة الاهالي ، أصبح رئيساً للوزراء بعد انقلاب سنة ١٩٣٦ ، قدم للمحاكمة عام ١٩٣٩ بتهمة التآمر على الدولة ، نفي الى السليمانية إذ بقي هناك الى أن افرج عنه عام ١٩٤١ ، اعتزل العمل السياسي ، توفي في بغداد عام ١٩٦٤ ، عكاب يوسف الركابي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٦٤ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥.

(٣٦) حسين جميل ، الحياة السياسية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ . موقف جماعة الاهالي منها ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٢٢٩ ؛ مها بهجت يونس الصالحي ، حل المجالس النيابية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٨٧.

(٣٧) جمال بابان ،مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٣٢-٣٧.

(٣٨) دار الكتب والوثائق ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان، المجالس الادارية ، الملفة ٣٢٠٥٠/٩٥٢٢ ، كتاب وزارة الداخلية من مديرية الحقوق الى المتصرفين كافة المرقم ١٧٨٥٨ والمؤرخ في ٢٤ كانون الاول ١٩٤٦ ، الوثيقة ٢٦٨ وسأرمزل لها د.ك.و.

(٣٩) مقتبس من : جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن ، ص٤٠-٤٣.

(٤٠) جمال بابان : ولد في بغداد عام ١٨٩٣ وأكمل دراسته فيها ، التحق بمدرسة الحقوق وتخرج فيها عام ١٩١٤ ، انتخب نائباً عن لواء اربيل عام ١٩٢٨ ، شغل منصب وزير العدلية مرات عدة ، أصبح عضواً في مجلس الاعيان عام ١٩٤٨ ، توفي في بيروت ودفن فيها عام ١٩٦٥ . للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي ،موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ،بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٧٧ ؛ جمال بابان ، بابان في التاريخ ومشاهير البابانيين.

(٤١) بهاء الدين نوري : ولد عام ١٨٩٧ ، درس في المدرسة الحربية في استانبول واصبح ضابطاً في الجيش العثماني ، شارك في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) أنضم الى الجيش العربي في الحجاز وسوريا ، انضم الى الجيش العراقي عام ١٩٢١ ،أصبح آمر كلية الاركان عام ١٩٣٧ ،أصبح متصرف لواء السليمانية عام ١٩٤٤ ، مثل لواء السليمانية في مجلس النواب مرات عدة ، استوزر للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٩ ، توفي عام ١٩٦٠ . للمزيد ينظر: مير بصري ، اعلام الكرد ، ص٢٢٧-٢٢٩ ؛ علي وليد ناصر حسين الزبيدي ، قضايا الريف في مناقشات مجلس النواب ١٩٣٢ -١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٩ ، ص١٩٧.

(٤٢)بابا علي الشيخ محمود الحفيد : ولد في السليمانية عام ١٩١٢ ، درس في بغداد ، سافر الى الاسكندرية لاكمال دراسته ، سافر الى نيويورك وحصل على شهادة الاقتصاد من جامعة كولومبيا عام ١٩٣٣ ، أصبح نائباً عن السليمانية مرات عدة ، استوزر للاقتصاد عام ١٩٤٦ ، والمواصلات عام ١٩٥٨ ، توفي عام ١٩٩٦ . للمزيد ينظر: آراس حسين الفت ، بابا علي الشيخ محمود الحفيد ودوره السياسي في العراق (١٩١٢-١٩٩٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ ؛ محمد علي الصويكري ، معجم أعلام الكرد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها ، السليمانية ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٥.

(٤٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة ٢ ، في ١٨ آذار ١٩٤٧ ، ص١٧. وسأرمز لها م.م.ن.

(٤٤) محمد حسن الصدر : ولد في بغداد عام ١٨٨٣ ، يرجع نسبه الى الرسول محمد (ص) اكمل دراسته في النجف ، أحد قادة ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني ، نفي الى بلاد فارس (ايران) عام ١٩٢٣ ، عاد الى العراق واصبح عضواً في مجلس الاعيان عام ١٩٢٥ ، أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٨ ، توفي في بغداد عام ١٩٥٦ . للمزيد ينظر: عبد الكريم جاسم محمد البطيحي ، السيد محمد الصدر

ودوره الوطني في تاريخ العراق المعاصر حتى عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،٢٠٠٥ ؛ فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، دور نواب لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٤٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٠٩ ، ص٩١.

(٤٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ط٧ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٣٠٥.

(٤٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ٢ ، ٢٢ حزيران ١٩٤٨ ، ص٦-٧.

(٤٧) نور الدين محمود : ولد في الموصل عام ١٨٩٩ ، درس في المدارس العسكرية في استانبول ، انضم الى الجيش العراقي عام ١٩٢١ ، شغل منصب آمر كلية الاركان ، عين عام ١٩٤٨ قائداً للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين ، أصبح عام ١٩٥٢ رئيساً للوزراء ، توفي في بغداد عام ١٩٨١ . للمزيد ينظر: فاطمة عدنان شهاب الدين ، نور الدين محمود ودوره العسكري والسياسي في العراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج١ ، ط١ ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص٢٨٧ ؛ احمد فوزي ، ١٢ رئيس وزراء : حكايات سياسية وصحفية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٣٢٧.

(٤٨) م.م.ن ، الدروة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ -١٩٥٣ ، الجلسة ٥ ، ١٦ شباط ١٩٥٣ ، ص٨٦-٨٨.

(٤٩) د.ك.و . ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، المجالس النيابية ، الملف ٩٥٢٩ /٣٢٠٥٠ ، كتاب وكيل مرشح الجبهة الوطنية الداخلية في ٩ حزيران ١٩٥٤ ، الوثيقة ٣٤ .

(٥٠) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العرقية ، ج١٠ ، ص٣١١.

(٥١) نجيب الصائغ ، من اوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣ ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٨٠-٨١.

(٥٢) محمد حديد ،مذكراتي ، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق ، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢٧٩.

(٥٣) محمد مهدي كبه ،مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨ م ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٣٤٢.

(٥٤) سعيد قزاز : ولد في عام ١٩٠٤ في السليمانية ، أكمل الاعدادية في السليمانية عام ١٩١٧ ،أصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٢ ، تولى وزارة الداخلية مرات عدة ، اعتقل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحكم بالاعدام ونفذ فيه في ٤ شباط ١٩٥٩ . للمزيد ينظر: عبد الرحمن البياتي ، سعيد قزاز ودوره السياسي في العراقي حتى عام ١٩٥٩ ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠١.

(٥٥) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف ٩٥٢٤ /٢٠٥٠ م ، كتاب رئاسة الهيئة التفتيشية للمنطقة الانتخابية في قضاء مركز السليمانية الى وزارة الداخلية رقم ١٣ في ١٢ ايلول ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٢٨.

(٥٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص٣١٣.

(٥٧) عبد الرحمن البياتي ، المصدر السابق، ص١٧٨-١٧٩.

(٥٨) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية / الديوان ، المجالس الادارية في لواء السليمانية ، كتاب وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء في ٢٤ نيسان ١٩٥٨ ، الوثيقة ١.

(٥٩) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٧.

(٦٠) م.م.ن، الدور الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة ٣١ في ١١ آيار ١٩٥٠ ، ص٤٣١.

(٦١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص١٦١.

(٦٢) عن صالح جبر وحكومته ينظر: فاطمة صادق عباس ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٧ ، بغداد ، ٢٠٠٨.

(٦٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة ٢٨ في ١٦ حزيران ١٩٤٧ ، ص٤٩٥.

(٦٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة ٣١ في ١١ آيار ١٩٥٠ ، ص٤٣١.

(٦٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ -١٩٥٦ ، الجلسة ٨ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص٩٢.

(٦٦) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، المصدر السابق، ص٩٣ ؛ م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماعي الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة ١٢ في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، س١٩٧.

(٦٧) م.م.ن ، المصدر نفسه ، الجلسة ١٦ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص٣٠٥.

(٦٨) م.م.ن ، المصدر نفسه ، الجلسة ٣٩ ، في ٢٠ آيار ١٩٥٦ ، ص٤٦١.

(٦٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ -١٩٥٨ ، الجلسة ٣ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٧ ، ص٣١.

(٧٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة ١٤ في ٢٣ شباط ١٩٥٢ ، ص٢٠٦.

(٧١) عبد المجيد محمود : ولد في بغداد عام ١٩٠٩ ، درس العلوم في جامعة كاليفورنيا وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٣٢ ، تولى وزارة الاقتصاد عام ١٩٥٠ ، فوزارة المالية عام ١٩٥٤ ،والاعمار عام ١٩٥٤ ، ثم أصبح نائباً لرئيس مجلس الاتحاد العربي في عمان عام ١٩٥٨ . توفي عام ١٩٩٢ .للمزيد ينظر: مروة ياسين حمود ، عبدالمجيد محمود ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ؛ مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ط١ ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص١٥٧.

(٧٢) م.م.ن ، الدور الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة ١٤ في ٢٣ شباط ١٩٥٢، ص٢٠٦.

(٧٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ -١٩٥٦ ، الجلسة ٤٠ في ٢٢ آيار ١٩٥٦ ، ص٦٧١.

(٧٤) رشدي عبد الهادي الجلبي: ولد في بغداد عام ١٩١٧ درس الاقتصاد في الجامعة الامريكية في بيروت ، انتخب نائباً عن لواء بغداد عام ١٩٤٨ ، انيطت به وزارة الزراعة للسنوات ١٩٥٤-١٩٥٧ ووزير للاعمار عام ١٩٥٨ ، ثم وزير للاقتتصاد عام ١٩٥٨ ايضاً ، توفي في لندن ١٩٩٨ . للمزيد ينظر: حسين علي فليح ، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢ -١٩٦٣ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٠٨ ؛ هشام صالح شذر الشمالي ،المصدر السابق ص١٨١.

(٧٥) نديم الباجه جي : ولد في بغداد عام ١٩١٤ ، أكمل دراسته فيها ، أصبح عضو في مجلس الإعمار عام ١٩٥٠ فوزيراً للإقتصاد عام ١٩٥٢-١٩٥٧ وللمالية عام ١٩٥٧ ، توفي عام ١٩٧٦ . للمزيد ينظر: نداء خضير مبارك الزيدي ، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي (١٩١٤-١٩٧٦) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٥.

(٧٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، الجلسة ١٤ في ٢٨ كنون الثاني ١٩٥٨ ن ص٢٤٧-١٤٨.

(٧٧) شاكر خصباك ، العراق الشمالي : دراسة للنواحي الطبيعية والبشرية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٣٧١ -٣٧٣ ، جاسم محمد خلف ، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٤٢١.

(٧٨) توفيق السويدي : ولد في بغداد عام ١٨٩٢ ، أكل الحقوق في استنبول ، ثم جامعة السوربون في فرنسا ، انتخب نائباً في مجلس النواب ، أصبح رئيساً للوزراء مرات عدة ، توفي في بيروت عام ١٩٦٨ . للمزيد ينظر: زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠.

(٧٩) عبد الرزاق الظاهر : ولد في بغداد عام ١٩٠٧ ، درس في المدرسة الحسينية والمأمونية ، ثم درس الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٣٤ ، انتمى الى حزب الاستقلال عام ١٩٤٦ ، أصبح نائباً عن لواء بغداد عام ١٩٤٨ ، ثم وزيراً للاقتصاد عام ١٩٤٩ توفي عام ١٩٦٣ . للمزيد ينظر: فؤاد هادي مهدي العلكاوي ، عبد الهادي الظاهر وأثره السياسي والاقتصادي في العراق حتى عام ١٩٧٨ ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٧ ؛ اسماء عبد الرزاق الظاهر ، رحلتي مع الايام- مذكرات عبد الرزاق الظاهر من عام ١٩١٧ -١٩٦٣ إجتماعية سياسية اقتصادية ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٣-١٥.

(٨٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة ٦ في ٢٠ شباط ١٩٥٠ ، ص٩٠-٩١.

(٨١) م.م.ن ، المصدر نفسه ، الجلسة نفسها ، ص٣٣.

(٨٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ -١٩٥٥ ، الجلسة ٢ في ٤ كانون الاول ١٩٥٤ ، ص٩.

(٨٣) شاكر خصباك ، المصدر السابق، ص٣٤٤-٣٥١.

(٨٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة ٣٨ في ٥ تموز ١٩٤٧ ، ص٦٩٧.

(٨٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ، الجلسة ١٦ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص٣٠٥-٣٠٧.

(٨٦) محمد عبد المجيد علي ، دور نواب الحلة في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠١٠ ، ص٥٥.

(٨٧) موحان الخيرالله : ولد في لواء المنتفك عام ١٨٩٠ ، تتلمذ على يد علماء الحوزة العلمية ،وله دور بارز في ثورة العشرين ، يتمتع بثقافة ولياقة في الحوار والمحادثة ، مثل لواء المنتفك مرات عدة ، إذ عرف ببلبل مجلس النواب ، انضم الى حزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٤٩ ، توفي عام ١٩٥٦ . للمزيد ينظر: دعاء صباح بدر ، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦.

(٨٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة ١٩ في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٥ ، ص٣٨٧.

(٨٩) م.م.ن ، المصدر نفسه ، الجلسة ٢٣ في ٣ آذار ١٩٥٦ ، ص٤٤٤.

(٩٠) محمد عويد محسن الدليمي ، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٥.

(٩١) للمزيد ينظر : طالب فرهود كريم الكناني ، شركة ارامكو وأثرها في تحديث المملكة العربية السعودية وتطورها ١٩٤٤ -١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٠٩ .

(٩٢) حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق – دراسة اقتصادية سياسية ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٧٠.

(٩٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة ١٧ في ٥ تشرين الاول ١٩٤٨ ، ص٢٧٩-٢٨٠.

(٩٤) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٩٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة ٣١ في ١١ آيار ١٩٥٠ ، ص٤٣٢.

(٩٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٢٥٦.

(٩٧) المصدر نفسه .

(٩٨) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة ١٠ في ١٤ شباط ١٩٥٢ ، ص١٠٣ ، ي١٣٤-١٣٦.

(٩٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة ٢٩ في ٢٠ نيسان ١٩٥٤ ، ص٦٣٧.

(١٠٠) عبد الكريم الازري : ولد عام ١٩٠٩ في بغداد وأكمل دراسته فيها ، ثم سافر الى لندن وحصل على شهادة في الاقتصاد والعلوم الادارية ، رجع الى العراق عام ١٩٣٠ ، عين نائباً لرئيس مجلس ادارة المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٩ ، ثم وزيراً للمالية ،وعضواً في مجلس النواب لدورات عدة ، فوزيراً للاعمار عام ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٥٨ أصبح وزير مالية دولة الاتحاد العربي الهاشمي ، توفي عام ٢٠٠١ . للمزيد ينظر: شريف خشن شامخ ، عبد الكريم الازري حياته ودوره الاداري والسياسي

حتى عام ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ؛ عبد الكريم الازري ، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨ ، ج١ ، لندن ، ١٩٨٢.

(١٠١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة ٢٩ في ٢٩ في ٢٠ نيسان ١٩٥٤ ، ص٦٣٧.

(١٠٢) يقصد بـــ (الموازنة) الميزانية المالية العامة التي تعدها الحكومة وهي خطة تتضمن تقدير لنفقات الدولة وايراداتها خلال مدة مقبلة غالباً ما تكون لمدة سنة . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبد الله العربي ،ميزانية الدولة – النظريات العامة ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٢٧ ؛ طاهر الجنابي ، علم المالية العامة ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٢-١٠٣ ؛ خطار شبلي ، علوم مالية وتشريع مالي ، ط٥ ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٣٤.

(١٠٣) للمزيد من التفاصيل عن مزاحم الباجه جي وحكومته . ينظر: فهد امسلم الفجر ،مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٣٣ ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ؛ فهد امسلم زغير الفجر ، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٤-١٩٦٨ ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٥.

(١٠٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ١٦ في تشرين الاول ١٩٤٨ ، ص٢١٤.

(١٠٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة ٥ في ٣١ كانون الاول ١٩٥٥ ، ص٤٧.

(١٠٦) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة في ١٦ آيار ١٩٥١ ، ص٨٩٩.

(١٠٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة ٨ في ٢٣ شباط ١٩٥٣، ص٧٨-١٠٠.

(١٠٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ -١٩٥٦ ، الجلسة ٨ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص٩٢.

(١٠٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة ١٧ في ٩ نيسان ١٩٥٣ ، ص٢٦٥.

(١١٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة ١٤ في ٢٣ شباط ١٩٥٢ ، ص١٩٤.

(١١١) م.م.ن، المصدر نفسه ، الجلسة ٢٨ في ١٩ نيسان ١٩٥٢ ، ص٤١٦.

(١١٢) م.م.ن ـــ المصدر نفسه.

(١١٣) للمزيد من التفاصيل عن سد دوكان ينظر : شاكر خصباك ، الأكراد : دراسة جغرافية اثنوغرافية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص٢٣٨-٢٤٠.

(١١٤) للمزيد من التفاصيل عن مجلس الاعمار ينظر: عبد الله شاتي عبهول ، تجربة العراق الملكي في الاعمار (١٩٥٠-١٩٥٨) ، دراسة في التاريخ الاقتصادي ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٧.

(١١٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة ٨ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص٩٢.

(١١٦) للمزيد عن الأوضاع الصحية في العهد العثماني الاخير والاحتلال البريطاني. ينظر: حيدر حميد رشيد ، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ؛ موسيس دير هاكوبيان ، حالة العراق الصحية في نصف قرن ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨١.

(١١٧) جميل عبد الوهاب : ولد في بغداد عام ١٩٠٧ ، تخرج في مدرسة الحقوق سنة ١٩٣١ ، انتخب نائباً في مجلس النواب لدورات عدة ، اسندت اليه وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٦ ، واصبح وزيراً للعدلية عام ١٩٤٨ ، ثم مرة اخرى عام ١٩٥٨ ، توفي في لندن عام ١٩٧٣ . للمزيد ينظر: زينب حسين ، جميل عبد الوهاب ودوره السياسي حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٩ ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص١٣٨-١٣٩.

(١١٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ١٦ في ١٩ شباط ١٩٥١ ، ص٢٣٥.

(١١٩) محمد حسن سلمان : ولد في بغداد عام ١٩٠٨ ، تخرج في كلية الطب ببغداد عام ١٩٣٣ ،وحصل على اختصاص بالامراض الصدرية من لندن عام ١٩٣٤ ، أصبح وزيراً للمعارف عام ١٩٤١ ، صار نائباً عن العمارة عام ١٩٥٣ ، عين وزيراً للصحة عام ١٩٥٣ ، توفي عام ١٩٨٥ . للمزيد ينظر: نور عبود كنبر ، محمد حسن سلمان ودوره السياسي والوظيفي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨.

(١٢٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة ١٤ في ٥ كانون الثاني ١٩٥٥ ، ص٢٨٢-٢٨٣.

(١٢١) للمزيد من التفاصيل عن التعليم . ينظر: حيدر غانم عبد الحسين ، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١ ؛ علي طاهر تركي ، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩ -١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ،٢٠١١؛ غازي فهد الموسوي، تطور التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ؛ عبد الحسين وداي العطية ، الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ، بغداد ، ١٩٦٥.

(١٢٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة ١٤ في ١٥ آيار ١٩٥٠ ، ص٥١١-٥١٤.

(١٢٣) م.م.ن، المصدر نفسه ، ص٨٤٨.

(١٢٤) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة العراقية ، التكوين وبدايات التحرك ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٢٤٤-٢٤٨ ؛ هاشم جواد ، أحوال العمل والعمال في العراق ، بغداد ، ١٩٤٢ ، ص٣-٥؛ وليد فرحان ثويني

عجيل السعدون ، قضايا التنمية الاجتماعية في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٩ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠١٢ ، ص٢١٦.

(١٢٥) خضير عباس ريكان العبودي ، دور نواب بغداد ١٩٣٩-١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠١١ ، ص١٧٠.

(١٢٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ٥٥ في ٢٧ آذار ١٩٥١ ، ص٩٦٤-٩٦٥.

(١٢٧) م.م.ن، المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ٦ في ٤ شباط ١٩٥٢ ، ص٤٢.

(١٢٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة ٧ في ٢٩ كانون الاول ١٩٥٣ ، ص٨٢.

(١٢٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، الجلسة ٢٧ في ٢٧ أذار ١٩٥٨ ، ص٤٣٩.

(١٣٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة ٢٠ في ٢٢ نيسان ١٩٥٣ ، ص٣٤١.

(١٣١) م.م، ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة ٣١ في ٢٩ نيسان ١٩٥٢ ، ص٤٣٨.

(١٣٢) فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، المصدر السابق، ص١٧٢.

(١٣٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة ٨ في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨ ، ص١١٧.

(١٣٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ -١٩٥٣ ، الجلسة ١٣ في ٢٢ آذار ١٩٥٣ ، ص٢٠٤.

(١٣٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، الجلسة ١٣ في ٢٨ شباط ١٩٥٧ ، ص٢٦٧.

(١٣٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، الجلسة ٢١ في ٨ شباط ١٩٥٨ ، ص٣٧٤.

(١٣٧) للتفاصيل عن هذه المؤسسة العسكرية ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١ ، بغداد ، ١٩٧٩.

(١٣٨) أسست وزارة الدفاع عام ١٩٢٠ عندما شكلت حكومة عبد الرحمن النقيب في الخامس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٠ من قبل المندوب السامي البريطاني برسي كوكس ،وأصبح جعفر العسكري أول وزير لهذه الوزارة . للمزيد ينظر: علاء جاسم محمد ، المصدر السابق.

(١٣٩) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الجلسة ٤٢ في ٢٨ حزيران ١٩٥٢ ، ص٥١٧.

(١٤٠) للمزيد من التفاصيل عن الشرطة العراقية . ينظر: كريم حيدر خضير ، نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢ ، بغداد ، د.ت.

(١٤١) للمزيد من التفاصيل عن وزارة الداخلية .ينظر: قحطان حميد كاظم العنبكي ،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ –١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧.

(١٤٢) للمزيد من التفاصيل عن طالب النقيب ينظر: حسين هادي الشلاه ، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٤١٧–٤٢٠.

(١٤٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ٣٢ في ٨ نيسان ١٩٥١ ، ص٥٣٤.

(١٤٤) م.م.ن ن المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسة ١٩٥٢–١٩٥٣ ، الجلسة ٧ في ١٩ شباط ١٩٥٣ ، ص١٠١ ؛ اسامة كاظم مختاض الغراوي ، المؤسسة العسكرية والأمنية في مناقشات مجلس النواب ١٩٢٥–١٩٥٨ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ ، ص٦١.

(١٤٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي ١٩٥٧–١٩٥٨ ، الجلسة ١٥ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص٢٦٣–٢٧٢.

(١٤٦) للمزيد من التفاصيل عن حلف بغداد. ينظر : جهاد مجيد محيي الدين ، حلف بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مصر ، ١٩٧١.

(١٤٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ –١٩٥٧ ، الجلسة ٨ في ٢٣ شباط ١٩٥٧ ، ص١٠٧.

(١٤٨) للتفاصيل عن القضية الكردية وقضية البارزانيين . ينظر : مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، انتفاضة برزان الاولى ١٩٣١–١٩٣٢ ، كردستان ، ١٩٨٦ ، ص٤٨ ؛ معروف جياووك ، مأساة بارزان المظلومة ، بغداد ، ١٩٥٤ ؛ أحمد علي سبع الربيعي ،مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق (١٩٢٣–١٩٧٩) ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٨.

(١٤٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ –١٩٥٥ ، الجلسة ٦ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤ ، ص٨٤–٨٥.

(١٥٠) نزيه علي منصور ، الولايات المتحدة الامريكية ومواجهة الأزمات الدولية في ضوء القانون الدولي ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٣٠٧ ؛ فرانسوا – شارل وسغرين باكتو ، تاريخ العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة شفيق محسن ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١٢٧–١٢٩.

(١٥١) خالد صبحي احمد الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥–١٩٥٣ ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص١٨٢.

(١٥٢) محمد رشيد عبود الراوي ، التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٩ –١٩٥١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ؛ سيد عبد العال ، الانقلابات العسكرية في سوريا (١٩٤٩–١٩٥٤) ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ؛ غسان محمد رشاد حداد ، أوراق شامية من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٦٤–١٩٦٦ ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

(١٥٣) بان صبيح سالم منصور ،موقف مجلس النواب العراقي من القضايا القومية (١٩٤٨–١٩٥٨) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠٠٠ ، ص٥٠.

(١٥٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة ٥٠ في ١٦ آيار ١٩٥١ ، ص٨٩١.

(١٥٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة ٨ في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص٩١.

(١٥٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، الجلسة ١١ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص١٧٣.

(١٥٧) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي عبودي ، جامعة الدول العربية والصراع العربي – الاسرائيلي (١٩٤٥-١٩٩١) من تأسيس الجامعة الى مؤتمر مدريد ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٦٥ ، ص٣١٥ ؛ عبد الله كاظم الدلفي ، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، عمان ، ٢٠٠٦.

(١٥٨) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة ١٩ في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٨ ، ص٢٥٨.

(١٥٩) صبري فالح الحمدي ، حركات التحرر الوطني بالمغرب العربي في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٥٠-١٩٥٨) بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٥٧.

(١٦٠) للمزيد من التفاصيل عن موقف العراق من الثورة الجزائرية . ينظر: خرنان مسعود بن موسى ، العراق والثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣.

(١٦١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة ٢٧ في ٢٠ آذار ١٩٥٦ ، ص٤٨٠.

(١٦٢) م.م.ن ، المصدر نفسه ، ص٤٨٠.

(١٦٣) م.م.ن، المصدر نفسه ، الجلسة ٣٤ في ٢٦ نيسان ١٩٥٦ ، ص٥٤٧.

(١٦٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ -١٩٥٥ ، الجلسة ٢١ في ٦ شباط ١٩٥٥ ، ص٤٦١.

(١٦٥) م.م.ن ، المصدر نفسه ، ص٤٦١-٤٦٢.

(١٦٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة ٨ في ٧ من كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص٨٨.

(١٦٧) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(١٦٨) للتفصيل ينظر: انتصار زيدان الجنابي ،موقف العراق الرسمي والشعبي من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨.

(١٦٩) ليلى ياسين حسين الأمير ، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية حتى عام ١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٩-٢٨٤.

(١٧٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، الجلسة ٢٦ في ٢٦ آذار ١٩٥٨ ، ص٤٢٧.

(١٧١) م.م.ن ، المصدر نفسه.

(١٧٢) جمال بابان ،مذكرات علي عبد الرحمن ، ص١٠٦-١٠٧.